مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مكانة التغيير في الإستراتيجية الدولية: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة انموذجاً
اسم الكاتب: م.د. مروان سالم العلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1105
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 20:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مكانة التغّيير في الإستراتيجية الدولية:
الإستراتيجية الأمريكية الشاملِة انموذجاً

The Change Status of International Strategy:
The Comprehensive American Strategy as a Model

الكلمة المفتاحية : التغيير، الاستراتيجية، الدولية، الأمريكية.

Keywords: Status, Change, International Strategy, American.

م. د. مروان سالم العلي

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل

Lecturer. Dr. Marwan Salem Al-Ali
College of Political Science - University of Mosul
E-mail: amaralai663@yahoo.com

ملخص البحث

لا شك في القول؛ بأن من اولى مُهام الفهم التي ينبغي أن يتسلح بها المُتتبع لمسيرة السياسة الدولية بِمُجملها ولاسيما الأكاديمي والمُفكر الإستراتيجي هي رصد حركة التغيير. بِحكُم ما يمر به العالم مِن تغييرات تفضي إلى نوعٍ مِن التبدُّل. إذ يُعد التغيير سِمة كُل العصور، فلولاه لما حدثت النتائج الكبيرة. ويعتمد التغيير في وجوده على مجموعة مِن المُتغيرات التاريخية، والجُغرافية، والاقتصادية، والتكنولوجية. وغيرها التي تُعين مساره وعلته والتي تُجسد مُتغيرات القدرة على توظيف القوة بمستوياتها كافة. وهي التي توضح العلاقة بين مكانة التغيير في إستراتيجيات القوى الكُبرى. وإذا ما القينا نظرةٌ فاحِصةٌ على التاريخ السياسي للنِظام الدولي لوجدنا أن هُناك ما يمكن عدّه ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود قوى دولية وفي الوقت ذاته يعد علامة مِن علامات أفول وانحطاط قوى أخرى دب الوهن في قدراتها. على نحوٍ افرز قوى كُبرى بات لها القدرة على توظيف معالم قوتها الشامِلة وإبراز إستراتيجيات دولية جديدة بِما يتناسب مع حقائق التغيير واستثماره وتوظيفه، كالإستراتيجية الروسية والأوربية والصينية واليابانية.

وعِند قراءة الفكر الإستراتيجي الأمريكي مِنذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، نجد أن هذا الفكر تميز بالإدراك والرؤية الشمولية مِن حيثُ الأهداف والمصالح، على نحوٍ دفع الولايات المتحدة إلى تبني نهج التفكير الإستراتيجي الشامل لتأمين دورها ومكانتها العالمية، ولاسيما بعد أن أدركت حقائق التغيير التي أخذ يشهدُها النِظام العالمي وبروز قواه البازغة بتكتُلاتها الإقليمية الجديدة وتآلفاتها الإستراتيجية.

المقدمـــــة

لا أخالُ أحداً يُخالفني القول؛ بأن من اولى مُهام الفهم التي ينبغي أن يتسلح بها المُتتبع لمسيرة السياسة الدولية بِمُجملها ولاسيما الأكاديمي والمُفكر الإستراتيجي، هي الرصد، فبهِ يستطيع أن يُعين ملامح تطور تلك المسيرة ونقاط ذروة الفعل فيها وانتكاساته وحجم الفاعلين وساحات الفعل ومُستجداته، ويبدو يقيناً أن أول انشغالاته ستكون رصد حركة التغيير. فمِنذُ أن بدأ الوعي بالعالم يتبلور قبل أكثر مِن قرنٍ من الزمان، بدأ الجميع يبحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير ساعدهم في ذلك تبعثُر العالم في قارات مُختلِفة التكوين والتأليف وغير مُترابِطة ولكنها مُتفاعِلة ولها تأثيرات مُتبادِلة. وقد يحتار المرء في وصف المدخل الأكثر تعبيراً عما جرى في العالم بعد تفكُك الاتحاد السوفيتي، وقد يُعدل مِن النتائج التي يتوسل إليها لو ساير ما تم صياغته أو البوح به مِن حقائق التغيير الدولية. وربما ينفر مِن مُمارسة تطلعه إزاء التدفق السريع لوقائع الأداء الإستراتيجي والسياسي لِمُجرد عدم رؤيته للعائد الذي يتوقعه. بِحكُم ما يمر به العالم مِن تغييرات تفضي إلى نوعٍ مِن التبدُّل. وتحظى الدراسة بأهمية واسِعة كونها تبحث موضوع مكانة التغيير في إستراتيجيات القوى الكُبرى. إذ يُعد التغيير سِمة كُل العصور، فلولاه لم حدثت النتائج الكبيرة، وبالتالي لم يكُن العالم ليشهد التطور المُذهل في أدوات حياته المادية والفكرية. وعِبر عملية تبادُلية يقود التغيير إلى التطور وبالعكس.

عليه؛ حمل لنا الموضوع عنواناً لإشكالية كبيرة، اكتظت بالعديد مِن التساؤلات وأثارت الجدل في محاولة لإثباتها أو وصولاً إلى نتيجةً تُغنيها، ومنها: ما المقصود بالمكانة والقدرة والتغيير؟. ما هي جدلية العلاقة الترابطية بين مكانة التغيير والإستراتيجيات الدولية ؟. وكيف نستدل على مكانة تلك العلاقة عِبر مُحاكاة نموذج تطبيقي لإحدى القوى الكبرى؟. وبذلك تقوم طبيعة الدراسة على فرضية مفادها؛ أن التغيير يقود إلى صياغة الاستراتيجيات الدولية. والتغيير الذي يحدث في الاستراتيجيات الدولية هو ليس دائماً مؤشر سلبي. وإنما الكثير مِن

التغييرات أمست فرصاً لتلك الإستراتيجيات الدولية لتبزغ وتُحقق مُبتغاها، وتعيد صياغة هيكلية النظام الدولي ومِن ضمن تلك الإستراتيجيات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة.

ولسعة الموضوع وشموليته وتنوعه اعتمد الباحث مناهج عديدة، مِنها:(المنهج التاريخي)؛ الذي كان لا بُد منه للوقوف على الخلفية والجذور التاريخية للتغيير ولإستراتيجيات القوى الكُبرى. كما تم الاستِعانة بـ (المنهج المُقارن) في إجراء عملية المُقارنة بين المكانة والتغيير والقوة والقدرة. كما تم اعتماد(المنهج الوصفي التحليلي) في إطار وصف التغيير ومكانته في الاستراتيجيات الدولية. وانطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضيتها، تم تقسيم هيكلية الدِراسة فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة والاستنتاجات، إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول الأول مِنها إطار نظري تعرض إلى مفاهيم المكانة والتغيير والقوة والقدرة. أما المبحث الثاني فتطرق إلى جدلية العلاقة الترابطية بين مكانة التغيير والإستراتيجيات الدولية وتناول مُتغيرات التغيير. بينما بحث المبحث الثالث في موضوع التغيير في الإستراتيجية الأمريكية كأنموذجاً تطبيقياً.

المبحث الأول

المكانة والتغيير والقدرة . إطار نظري

لاشك في القول؛ إنَّ مِن مُستلزمات الفهم السليم والإدراك الرشيد للمسائل والقضايا المطروحة على بساط البحث والدرس والنظر، التحديد الدقيق للمُصطلحات والمفاهيم وعلى وفق منهج التحليل اللغوي الذي يرصد السياق اللفظي للمُفردات ويقف على الدلالات والمعاني التي تنطوي عليها أو ترمز إليها. وإذا ما حاولنا إيجاد تحليل عملياتي للتفكير الإستراتيجي ولإستراتيجيات القوى الكُبرى لنجد أن الكثير مِن المُفردات التي نستخدمها في أدائنا البحثي موجودة في هذا النطاق، في إطار مُصطلح "التغيير". واختلف مُفكرو ومُنظرو العلوم السياسية في إعطاء موقف مُحدد لمفهوم المكانة والتغيير والقوة والقدرة. بيد أن بالإمكان الوقوف على بعض مِن تعريفاتهم في ضوء المطالب الآتية:

المطلب الأول : في معنى المكانة :

تظهر بين الغينة والأخرى كتابات في الفكر السياسي تُشير إلى المكانة التي يُمثلها شخص مُعين أو دولة مُعينة أو مجموعة مِن الدول أو إقليم مُعين في إطار التفاعُلات التي تجري على المستويين الدولي والإقليمي مِما يظهر الأهمية البالغة لمكانة هذه الدولة أو الإقليم في السياسة الدولية.

والمكانة مُصطلح ورد ذكره في القرآن الكريم، إذ قال الله سبحانه وتعالى:{إِنَّا مكَّنَّا لَهُ فِي الأَرضِ وَءاتيناهُ مِن كُلِّ شيءٍ سَبَباً}[١]. ومعنى (مكَّنا) أي أنَّ الله يسر أسباب الملك والسلطان والفتح والعمران وأعطى الإنسان كُل ما يحتاج إليه للوصول إلى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة[٢]. والمكانة (لغةً) تعني المنزلة عِند الملك وجمعها مكانات ومنزلة ورفعة الشأن، مثلاً يقال "فُلان له مكانة عند قومه"[٣]. والمكانة مِن الناحية الاجتماعية

تعني مواقع الأفراد أو الأدوار أو الجماعات الاجتماعية على سبيل المثال: المنازل العُليا أو الدُنيا بالنسبة إلى الاتحادات الاجتماعية[٤]، وهذا يعني أنَّ المكانة هي مصدر مِن مصادر السلطة والقوة وتعطي ميزة مُضافة لشاغلها تمنحه قدرة التأثير على الآخرين لتحقيق الأهداف[٥]. والمكانة في السياسة الدولية، كما يُعرفها الدكتور (محمد السيد سليم)، بأنها: "الأهداف المُتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصفةٍ عامة"[٦]. ويُعرف (إسماعيل صبري مقلد) "سياسة المكانة"، بأنها: "السياسة التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في المُجتمع الدولي وإضفاء نوع مِن الهيبة عليها مِما يُسهل تحقيق أهدافها سِواء تمثلت تِلك الأهداف في الحفاظ على الوضع الدولي القائم أو في التسلط الامبريالي"[٧].

وإزاء ما تقدم، يمكننا تحديد مفهوم المكانة، بكونها: المنزلة أو الهيبة التي تضفيها عناصر القوة لدولة ما وبما يمنحها قدرة التأثير في الدول الأخرى ويحفزها لتحقيق أهدافها سِواء أكانت أهداف مشروعة أو ليست مشروعة ويكسبها خصائص مُتميزة.

المطلب الثاني: في معنى التغيير

قد لا نعدو الحقيقة عندما نقول؛ إنَّ مِن أولى مهام الفهم التي ينبغي أن يتسلح بها المتتبع لمسيرة السياسة الدولية والمُفكر الإستراتيجي، هي الرصد، وفي مُقدِمتها رصد حركة التغيير. فمِنذُ أن بدأ الوعي بالعالم قبل أكثر مِن قرن، بدأ الجميع يبحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير. فالتغيير مُرتبط دائماً بزمن يُحدد فروضه[٨]. وقد اخذ الجميع، ساسة ومُفكرين، يشاهدون حركة التغيير في تبدُل هيكلية النظام الدولي. فبعد أن كانت أوربا تُمثل مركز الثقل في هذا النظام مِنذُ مُعاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨. تعددت أطراف النظام الدولي مِنذُ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٨٩ وامتد ليشمل العالم كلهُ على الرغم مِن سيادة نِظام الثُنائية القطبية (الأمريكية– السوفيتية) آنذاك. بيد أن تفكُك الاتحاد السوفيتي

عام١٩٩١ وخروجه عن مسرح الأحداث الإقليمية والدولية عام١٩٩١، جعل الولايات المتحدة تبزغ كقطب وحيد على الساحة الدولية[٩].

والتغيير لُغةً مُشتق من الفعل "غيّر" الشيء بمعنى حوّله وبدله بآخر، وجعله غير ما كان عليه في السابق. واصطلاحاً هو وسيلة وهدف وعملية شمولية تتصف بالاستمرارية والدوام وتتسم بإبعادها التاريخية وتوجهاتها المُستقبلية ومحتواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري والفكري. وهو لا يحدث مِن فراغ بل أنه يتم عِبر مُعطيات آنية ومُتغيرات ماثلة وسابقة. فعندما نقول بأن هُناك ثمة تغيير على مُجتمع ما، فهذا يعني أن ثمة حالة مُستمرة وغير مُنقطعة من الاختلاف المتواتر[١٠]. وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن التغيير (*Change*) هو أوسع من التغيُر(*Changeability*) الذي يستخدم عندما تتم مُقارنة الحالة في مُدة زمنية مُحددة بِمُدة سابقة لها. أي أن التغيير يدل على استمرارية وقوع الفعل. فيما يدل التغير على انتهاء وقوع الفعل التغيري . أي أن الأخير يدل على أمر لا يمكن التلاعب به نظراً لحتمية وقوعه. فالتغير مسالة غير إرادية في الحدوث عكس التغيير الذي هو مسالة إرادية الحدوث. أي أن التغيير هو سلوك واعي للتأثير فيسّير التغيّر. وبذلك تشابه مع التبدُل والانتقال واقترب من معنى التحول (*Conversion*) أي التغير من حال إلى حال. واقترب بعلاقة مع التجديد (*Renewal*) والإصلاح (*Reform*) والتطور (*Innovation*) والتي تستخدم على نحوٍ تبادُلي[١١]. وإزاء ذلك اختلف الدارسون والباحثون في فحوى التغيير، فمِنهم من عدهُ مفهوماً مركباً، ينطوي على أبعاد شمولية تتعلق بكل جوانب الحياة. ومِنهم من افرد للبُعد السياسي مكانة قيادية عليا. ومِنهم من نظر إليه من زوايا أخرى، منها زاوية الإصلاح ولاسيما السياسي منه. ومنهم من نظر له مِن زاوية التحديث أو التجديد أو التحول ولاسيما الديمقراطي منه وهكذا دواليك[١٢].

والتغيير كما عرفه بعضهم هو "عِبارة عن رؤية ظاهرية للظاهرة تُحدد فيها مظاهر الاختلاف والتشابه عن الحالة السابقة. وإذا ما قُمنا بعملية مقاصة بين ظواهر الاختلاف وظواهر التشابه، نستطيع أن نقول أن هُناك تغيير. فالمقاصة هي التي تحدد مستوى وحدة التغيير"[١٣]. وآخرون عرفوه بأنه "مخرج عملية تغيير مُستمرة ناجِمة عن تفاعُل مُتغيرات عديدة، تختلف في درجة تأثير كُل منها في ضوء ما هو عرضي أو جوهري منها، فبينما يتوقف الأول عند حدود مُعينة لأنه نتاج عن مُتغير سبقه وقاد إليه، فان الثاني يرتقي إلى مستوى الحدث التاريخي، ويقود هو نفسه إلى سلسلةٍ مِن النتائج والتداعيات العرضية"[١٤]. ونظر آخرون إلى التغيير الإستراتيجي بعدّه عملية مُتكامِلة وجذرية لكافة الوظائف والوسائل. وتكامُل أهداف الدولة مع حاجات إفرادها والقائمين على عملية التفكير الإستراتيجي". وعليه يتناول التغيير الإستراتيجي أموراً عديدة، أهمُها: "الانتفاع الأفضل من الموارد البشرية، وإعادة تصميم الأنظمة والإجراءات التي تجعل القرارات اقرب إلى مصادر المعلومات، واستيعاب المؤشرات الاقتصادية والسياسية وخلق التوافق الهادف مع عناصر البيئة المُحيطة"[١٥].

أي نفهم مِما سبق، أن التغيير له توصيفات ومُرادفات عديدة تحمل ذات المدلول، فمنهم من يراه أنه تطوير ومنهم من يراه أنه تحويل أو تطوير أو تجديد. حتى أصبحت هذه مُرادفات لوصف التغيير.

المطلب الثالث : في معنى القوة والقدرة

لاشك في القول؛ إنَّ القوة تعد محور وجوهر السياسة الدولية وفق رؤية أصحاب المدرسة الواقعية، وبالرغم من تأييد ذلك من عدمه لدى الباحثين وحسب نظرتهم ومدارسهم، فان الاختلاف في تحديد المفهوم ظل قائماً وإزاء ذلك انقسم الباحثون إلى اتجاهين في تحديد مفهوم القوة وعلاقته بالتأثير السياسي الدولي:

الاتجاه الأول : تقليدي يفهم القوة على أنها الإكراه المادي فقد عرفها المُفكر الإستراتيجي الأمريكي(جوزيف س. ناي) بأنها؛ "قدرة أحد الأطراف لإجبار الطرف الآخر بفعل بعض

الشيء"[١٦]. أي بمعنى آخر قدرة الدولة على فرض إرادتها على الآخرين عِبر الوسائل الاقتصادية أو العسكرية. أي هي الوسيلة المادية المُستخدمة في التأثير على الآخرين. وإذا ترتبت عليها الطاعة فإنما ذلك يتم بدلالة الخوف بسبب العنف الذي تقترن به.

أما الاتجاه الثاني: فهو الاتجاه المُعاصر والذي يدرك القوة بمعنى التأثير النفسي أي بمثابة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بفعلٍ مُعين، فقد عرف الفرنسي (ريمون ارون) القوة بأنها "مقدِرة الوحدة السياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى"[١٧]. أي أن القوة يُراد بِها هُنا القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بالتلويح لهم بشكلٍ مِن أشكال الجزاء[١٨].

مِما تقدم يبدو أن القوة هي مجموعة القدرات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة الدولة والتي تستطيع عن طريقها أن تؤثر على سلوك الوحدات الدولية الأخرى، والقوة بِكُل مقوماتها لا تفصح عن مكنونها ولا تكشف عن نفسها إلا عن طريق ما تقترن به مِن تأثير فاعل.

وعند تحليل السياسة الدولية بالإمكان تصنيف القوة إلى أسُس ثلاثة[١٩]؛ الفعل، وردة الفعل، والقدرة التي يُراد بِها بإيجاز استثمار القوة وتوظيفها، والقوة هُنا بمعناه الشامل "القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية...الخ". أي هي عبارة عن إمكانية وجهد. أي أن دولة ما لديها إمكانية لكن عليها بذل جهد لبلورة تلك الإمكانية. وقد ذهب (روماتو كواددين) إلى أن القدرة "هي كُل نشاط يتم عبره التعبير عن القوة الحيوية للفرد أو لجماعة مِن الناس" ثُم يخلص إلى القول ليس باستطاعتنا الكلام عن قدرة بمعنى دقيق للكلمة إلا إذا توفر عنصران: مِن جهة الطاقة الحقيقية القادرة على إحداث تغيير في واقع الأشياء وعلى التحكُم في أحوالها وعلاقاتها المُتبادلة، ومِن جِهة أدى الوعي أو الإرادة التي تطرح أهدافاً ثابِتة أو الإمكانية على تحريك القوة التي تميل إلى هذه الأهداف[٢٠].وعليه، فان القوة هي القدرة على إخضاع الآخرين والحد مِن حرياتهم أي قدرة طرف (أ) على تغيير سلوك طرف

(ب) بحيثُ يتحكم بالنتائج وبالتالي يُغير مكسبه. ودعا بعض الكُتاب إلى استبدال القوة بالقدرة. والحجة في ذلك أن القدرة تعني الطاقة المُترجمة إلى فعل ما.

المبحث الثاني
جدلية العلاقة الترابطية
بين مكانة التغيير والإستراتيجيات الدولية

لاشك إن قراءة العلاقة بين مُعطى التغيير والإستراتيجيات الدولية، من أصعب المُهام الموصوفة للباحثين. ومرد ذلك يكمن في أن تلك العلاقة تسير وفق رؤى مرصودة بين مفهومين احدهم حيادي (الإستراتيجية الدولية كفكر ومُمارسة) وأخر غير حيادي هو (التغيير). بيد أن تلك الصعوبة غالباً ما تتوارى عند تواتر الحاحية التغيير عندما يحملها التفكير الإستراتيجي. وتلتقي "إدارة التغيير"(*) كمُعطى بالإستراتيجية الدولية، كونهما يقومان على تواتر الفكرة الصانِعة للفعل أو الحدث. فلكي يفصح التغيير عن ذاته لا بُد من وجود طرائق أو ما اسماها بعضهم بـ "كشافات التغيير" فلكُل دولة قوانين أو نواميس التأثير المُضاد وهي عبارة عن محطات مُجتمعية تحصل فيها التغيرات التي اسماها بعضهم بـ "المجسات"، التي هي عبارة عن المقومات الشامِلة للدولة، التي تستلزم بِناء الحلول لها لتكون فواعل تأثير مُضادة. فقدرة الدولة عندما تنضج وفق المنفعة الحدية فإننا نستدل على التغيير. فالتفكير الإستراتيجي هو وحده المسؤول عن أي تبدُّل أولي يحصل في الأبنية والأنساق سواء كان ذلك جوهرياً (نوعياً) أم شكلياً (إجرائياً)(٢١). وفي تحليلنا المُعمق لحقيقة الارتباط بين إدارة التغيير والاستراتيجيات الدولية، نجد أن معالم الارتباط بين المُعطيين لا تنكشف إلا عِبر قِراءة الهواجس ليس لدى القائمين عليهما بل لدى العاملين المؤلفين لقوة التغيير، تِلك الهواجس التي إذا ما أخذت مأخذها في العقول والواقع فإنها ستؤسس مظاهر لُعبة تشغيلية بين قوى

التغيير ومرجعيات التفكير الإستراتيجي. ولا بُد لصانع القرار أن يدرك قوى التغيير التي هي عبارة عن مُعادلة ((عدد القوى المُرشحة للتغيير + سرعة التغيير على كمية التغيير)). ومِن هُنا ينبغي على صانع القرار أن يدرك التغيير وحركته ويخلق التوافق بين التغيير الذي يسعى له وإمكانات دولته لكي يضبط التغيير كحاجة وعلى وفق مُعادلة حركة التغيير: ((طبيعة التغيير + حركة قوة التغيير على المعلومات)) وهُنا تبرز أهمية المعلومات لماذا؟ لأن اغلب التغييرات التي حدثت في العالم كانت مرصودة مِن جانب المُخابرات. وما يوضح جدلية العلاقة بين مكانة التغيير في استراتيجيات القوى الكبرى، هو مُتغيرات القدرة التي بإمكاننا إيجازها وعلى وفق المطالب الآتية.

المطلب الأول: المُتغير التاريخي

لو بحثنا في بطون التاريخ وتعرفنا حول كيفية عيش الإنسان لوجدنا أنه عاش بقوته الجسدية أو قوة الظروف التي تُدار مِن حوله. وجاء الإسلام ومُعجزته القرآن الكريم، ولم يستخدم كلِمة قوة، لكن هُناك إشارات واضِحة للقدرة. لنصل بذلك إلى قناعة مفادها أن الأُمم بنتاجاتها الحضارية كافة ارتهنت بقوتين: مادية وفكرية. وفي هذا التاريخ لا يوجد قوة مادية دون أن تُنظم بِقوة فكرية[٢٢]. في ضوء ما سبق، يبدو أن القوة كمنظومة لها مكانة مركزية في التاريخ، ولان التاريخ هو جذر السياسة وان السياسة هي روح التاريخ. فبدأت السياسة وكأنها توظيف للقوة لتحقيق أهداف مُعينة. فلا توجد إمبراطورية انتشرت في التاريخ دون أن تكون لها قوة مادية وفكرية. أي أن حتى التاريخ وإمبراطورياته تشكلت بموجب القوة. فالتغيير و"إدارة التغيير" جزءً من فطنة عارمة تتلاقح فيها القوى المُتفاعلة، دفعاً وتأثيراً، وبلورة للإرادة وربما صانعةً لها، لتؤسس فيما بعد عتبة بناء للمواقف اللاحقة، شرط أن يتوافر الجميع على درجة كبيرة من الميل للتغيير والتي تحمل معها سر تاريخية التغيير وتميزه. بيد أن الحقيقة تبقى محصورة في أن التغيير لا يسير على وتيرة واحِدة. وهنا تتدخل عوامل كثيرة في ضبطه في إطار ما يُسميه (ابن خلدون) بحتمية العمران المُستمرة التي لم تكن كذلك لولا مكانة

التفكير الإستراتيجي التاريخية الكامنة في عقول صناع القرار[٢٣]. فالتغيير عملية شمولية .لا يحدث من فراغ، بل أنه يتم عِبر مُعطيات آنية ومُتغيرات ماثِلة وسابقة، مِما يتطلب فهماً وتحليلاً لخلفياته التاريخية ولشروطه الابتدائية وللمُتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم مِن خِلاله[٢٤]. فكل التغييرات التي تحدث في العالم بِحاجة إلى ثلاثة أمور :"استيعاب، ترويض، وتكيُف". والأمور الثلاثة يقوم بها الفكر. أي على صانع القرار استيعاب المُتغيرات التي تدور مِن حوله، ثُم القيام بترويضها، ثُم التكيف معها. وإذا كانت له القدرة على القيام بذلك فانه سينجح في إيجاد حالة التغيير وأن لم ينجح رُبما يُصاب بالتيه والفشل. وبذلك فان مِن موجبات الأمور أن يكون لدى المُفكر الإستراتيجي القدرة على المُتابعة المُستمرة للتغيير أو التغييرات التي تحدث في عناصر البيئة المحلية والإقليمية والدولية، وبالتالي عليه أن يعمل على خلق تفاعُل ديناميكي بين مساري عملية التفكير ثُم التخطيط وهذه التغييرات.

ومِما سبق يبدو؛ أن النسق التاريخي يبقى ذا اثر متواصل في إدارتنا لعنوان التغيير والإستراتيجية الدولية.. فالدولة عندما تتباهى بوجودها فهذا يعني أنها اتسعت مع وجودها وأصبح لها القدرة على التغيير. بيد أنه لابد أن يكون لها القدرة على إدارة هذا التغيير وتوظيفه على النحو الذي يخدمها، لذا نجد أن استجابة الأمريكان للتحديات أو للمُتغيرات جد حساس، على عكس استجابة العرب لأنهم يسكنون التاريخ دون توظيفه.

المطلب الثاني: المُتغير الجغرافي - الجيوبوليتيكي

سنركز في دراستنا للمُتغير الجغرافي على المُتغير الجيوبوليتيكي التي تفسر طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة السياسية. إذ تعد الجغرافية مِن أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية بل أصبحت تستعمل أساساً لخوض الحروب[٢٥]، إذ تُعد الجغرافية من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية، إذ تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها: الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة

ومِن ثُم تحديد مستوى القوى أو المكانة على نحوٍ مُباشر أو غير مُباشر[٢٦]. وذلك عِبر تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها على مركز الدولة ومكانتها الدولية وتنفيذ سياستها الخارجية ومدى الخيارات المُتاحة للدولة في صياغة تلك السياسة. وذهب بعض الجُغرافيين وعلى رأسهم الألماني (فردريك راتزل) مؤسس علم "الجيوبوليتيك" إلى القول: "بأن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول"[٢٧]. وقال (نابليون بونابرت) بداية القرن التاسع عشر: "إنَّ سياسة الدول تكمن في جغرافيتها"[٢٨]، وعلى ذات المنوال ذهب الايطالي (موسليني) للقول: "ما كانت السياسة الخارجية أمراً مُبتكراً ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية"[٢٩]. وهذه المقولات تدلل على أهمية العامل الجغرافي في العلاقات الدولية.

فلو استقرأنا علاقة الماء أو الموقع البحري بالموقع الجغرافي وأثره على مستوى المكانة، لاكتشفنا بأن البحار والمُحيطات تؤثر بشكلٍ بالغ في قوة الدولة والإقليم. فالدول البحرية تحظى بمكانة مُتميزة مُقارنةً بنظيراتها القارية، فلا توجد دولة ذات مكانة عُظمى حالياً إلا والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها[٣٠]. لكن لا بُد أن يكون للدولة القدرة على توظيف قوتها الجغرافية لتحقيق تلك المكانة والإفصاح عن قدرتها في إطار توظيف مُتغيرات البيئة، وإذا ما حدث هذا فأنها ستخلق حالة التغيير لصالحها. فقوة الدولة ومكانتها تتحدد كما يرى ضابط البحرية الأمريكي(الفرد ماهان) "بدرجة سيطرتها على البحار وكلما زادت سيطرة الدولة على البحار زادت قوتها العامة"[٣١]. فبريطانيا مثلاً كانت تتمتع بموقع بحري مُتميز مِما جعلها تحتل مكانة القوى البحرية العُظمى في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وهذا ما ينطبق أيضاً على سعة مساحة الدولة، إذ لا بُد للدولة أن تكون قادِرة على توظيف تِلك السعة كي تتمكن مِن استثمار فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية ولاسيما الصناعية على امتداد إقليمها مِما يُساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية إيجابية لصالح الدولة وتتيح فرص الدفاع بالعمق والظفر بالنصر النهائي تطبيقاً لمبدأ بيع الأرض وشراء الزمن، الذي اعتمدته روسيا في حربها مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وحققت النصر

فيها[٣٢]. وهذا ما دفع المُفكر الأمريكي (روبرت غيلبن) للقول بأن الارتفاع الكبير في كفاءة المواصلات والاتصالات تأثيرات عميقة على مُمارسة القوة العسكرية، وطبيعة التنظيم السياسي والاقتصادي، وتخفض الابتكارات التكنولوجية في المواصلات والاتصالات التكاليف وبالتالي تزيد المنافع المتوقعة مِن إدخال تغييرات على النِظام الدولي[٣٣]. ورغم إننا نعيش في عصر الصواريخ العابرة للقارات فان الموقع الجغرافي لا يزال عاملاً مُهماً في العلاقات الدولية. ولأهمية هذا العامل والمكانة المُتميزة التي تتمتع بها بعض الأقاليم ولاسيما إقليم الشرق الأوسط(٣٤) الذي يعد امتداد لمنطقة أوراسيا (أوربا واسيا)، قامت اميركا بالاهتمام به محاوِلة وضع إستراتيجية جغرافية مُتكاملة وشاملة وطويلة الأمد له لطالما أصبح المسرح المركزي للعالم من مُنطلق أن ما حدث لتوزيع القوة على قارة اوراسيا سوف يكون له أهمية حاسمة على مكانة الولايات المتحدة وسيادتها على النظام الدولي[٣٥].

المطلب الثالث: المُتغير الاقتصادي

في مراحل تاريخية سابقة كانت عوامل الحجم والسكان والموارد تعد عوامل رئيسة في تحديد قوة الدول، وتستمد منها العوامل الأخرى وجودها، ومِنها العامل العسكري الذي كان يُمثل أساسيات التأثير. وهذا لعب دوره آنذاك في صياغة التفكير الإستراتيجي لدى العديد من الدول[٣٦]. في ضوء قدرتها على استخدام القوة البشرية والعسكرية في أدائها الاستراتيجي، بيد أن انتهاء الحرب الباردة وما أفرزته البيئة العالمية مِن مُتغيرات جعل العامل الاقتصادي والتقدم التكنولوجي تقفز لتكون العوامل المُتحكمة في مُجمل التفاعُلات الدولية وبلورة تفكير إستراتيجي يقوم على أساس هذا التغيير الحاصل. وهذا يرتبط بمدى قدرتها على توظيف قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، لكي يكون تأثيرها كبير على فواعل المُجتمع الدولي وتخلق حالة مِن التغيير ستؤول لصالحها بشرط أن يكون لها القدرة على إدارة هذا التغيير. ولا يختلف اثنان في القول؛ بأن للاقتصاد اثر وتأثير كبير في سياسة الشعوب والمُحرك الأكبر في إستراتيجيتها، وهذا شكل دافعاً للقوى الفاعلة في النظام الدولي على استخدامه كآلية للتأثير

والتغيير. ويكاد الرأي يتفق على أن المُتغير الاقتصادي بِما حملهُ مِن مُفردات غدت واحِدة مِن أكثر المُتغيرات بروزاً وتأثيراً وفاعلية لا يمكن تجاهلها في تغيير ذلك النظام، ولاسيما في ظل بروز الكُتل الاقتصادية الإقليمية العملاقة في العالم[٣٧]. والتصاعُد المذهل الذي شهده عامل القوة الاقتصادية في الأهمية والذي قاد إلى ترجيح كفة الجغرافية الاقتصادية على كفة الجغرافية السياسية[٣٨]. إذ أن الموارد الموجودة في الدولة أو الإقليم ومدى نفوذ الدولة عليها تُمثل واحِدة مِن أهم أسباب قوتها وتحديد مستوى مكانتها في النظام الدولي[٣٩]. وهذا يعود إلى العلاقة الوطيدة بين تعاظُم القدرة الاقتصادية والإنتاجية والمكانة والمركز الذي تشغلها الدولة في ذلك النظام في وقت مُحدد. ومِن هُنا أضحى فعل كل دولة يتوقف على قدر قوة جسدها الاقتصادي وسلامته[٤٠]. فالاقتصاد بات المحرك لِكُل شيء بِما في ذلك السياسة[٤١].

فالدولة التي تتمتع بتفوق اقتصادي تستطيع تحقيق التغير المطلوب والتمتُع بمركز دولي مرموق في النِظام الدولي. بيد أننا لا يمكن اعتبار الدولة قوية بمجرد امتلاك الموارد الاقتصادية والطبيعية، عندما لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة والصناعة المُتقدمة. وأحياناً تملك الدولة صناعة مُتقدمة وتقنية حديثة لكنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية وتعتمد بذلك على الأسواق الخارجية مِما قد يفرض قيود خارجية على سياستها الخارجية وهذا قد يمثل ضعفاً في مكانة الدولة وقوتها في النظام الدولي وبالتالي يجرِ التغيير بغير صالحها. ومن الموارد ما يُعد أساسياً وجوهرياً لقوة الدولة وصناعتها؛ الفحم واليورانيوم، وأهم من هذا النفط؛ الذي يُعد أهم مقوم مِن مقومات بناء قوة مكانة الدول والأقاليم وتحديد مستواها بعدّه سلعة سياسية– إستراتيجية لا غنى عنها في زمن السلم والحرب وبدونه سيضعف الاقتصاد ولن تكون القوة العسكرية قادرة على المُحاربة[٤٢]. وعلى الدولة المالكة للموارد أن تمتلك أيضاً السيطرة السياسية على إقليمها وإلا فان الفائدة ستكون معدومة مِن تلك الموارد.

وأعطى الباحث الأمريكي (بول كندي) أهمية كبيرة للمُتغير الاقتصادي على حِساب المُتغير العسكري إذ يقول: "إنَّ القوة العسكرية لا تعد مصدر المكانة الدولية لأن القوة تتحدد بمعيار أهم هو العامل الاقتصادي"[٤٣]. وهذا ما نجده أيضاً في مقولة المُفكر الأمريكي (فرانسيس فوكوياما) "إنَّ المعيار أو المقياس الذي يتم اعتماده اليوم لقياس القوى العظمى في العالم هو الاقتصاد. وأن مُستقبل العالم سيكون لصالح القضايا الاقتصادية.."[٤٤]. وفي مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) "إن قوى الاقتصاد هي المُحرك نحو التغيير والازدهار وليس الدمار والحرب الذي تخلقه القوة العسكرية"[٤٥]. وعلى صعيد ذات صلة ذهب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت مكنمار) للقول: "إن الأمن يعني التنمية والأمن والتنمية يعنيان التغيير. في ظل حماية مضمونة."[٤٦]. وبذلك قد لا نعدو الحقيقة عندما نقول؛ بأن قوى الاقتصاد مِن أهم قوى التغير التي يقوم عليها تغيير النظام الدولي، ولاسيما في ظل ظاهرة الاعتماد المُتبادل التي هي أساساً ظاهرة اقتصادية. ولأجل ذلك كان من الطبيعي أن يؤدي التغير في هيكلية النظام الاقتصادي الدولي، وكذلك إعادة سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي إلى تغيرات على المستوى السياسي الدولي طالما ظلت القوى الاقتصادية مِن أفضل آليات التغير الدولي. ليحتل بذلك التغيير الاقتصادي مرتبة هامة في سلم الأولويات الإستراتيجية لدى القوى الكُبرى، ليكون المُفردة التي بدا التغيير يُصنع مِن اجلها بعد أن تنامت أهميته في الأجندة الإستراتيجية العالمية وكان له دوره في انهيار العديد مِن القوى الدولية[٤٧]. وعلى اثر ذلك التغيير برز تفكير إستراتيجي لدى الدول ولاسيما القوى الاقتصادية الكُبرى، ذو نزعة شديدة نحو التحكُم بالقرار الاقتصادي الإستراتيجي في العالم، بِحكُم إدراك أن من يمتلك ذلك القرار بإمكانه التحكُم في القرارات الإستراتيجية الدولية. فالمُتغيرات الاقتصادية التي أخذت تُهيمن على العلاقات الدولية شكلت ولا تزل دافعاً اقتصادياً للعديد مِن الدول في مُختلف الأقاليم لصياغة استراتيجيات دولية جديدة تقوم على زيادة قدرتها في توظيف قوتها الاقتصادية[٤٨] والانخراط في ترتيبات إقليمية جديدة

تجسدت (بالاتحاد الأوربي، والابيك، والنافتا) رغبةً مِن هذه الدول في المُحافظة على مكانتها الإقليمية والدولية واستثمار التغيير[٤٩].

بيد أنه لا يصح الافتراض في العموم أن الدول الفقيرة في مصادرها الطبيعية جميعاً هي دول ضئيلة التأثير أو عدميته أو ذات مكانة دنيا[٥٠]، فبعض الدول المستوردة للمصادر الطبيعية تتمتع بسبب تقدمُها العلمي والتكنولوجي بتأثير سياسي دولي ومكانة متميزة تفوق تأثير عدد مِن الدول المُنتِجة لتلك المصادر كاليابان.

المطلب الرابع : المُتغير العسكري

لا مِراء، إنَّ التغيير بالوسائل الخشنة يُعد مِن أقسى أنواع التغيير وأصعبها بالنسبة للدول التي تتعرض للتغيير في الساحة الدولية. وبأبسط تعريف، يُراد بالمُتغير العسكري مجموع الإمكانات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتوفرة للدولة في وقت ما، مثل حجم ونوع التسلح، والإنفاق العسكري، والانتشار العسكري الذي حققته الدولة والعقيدة العسكرية المُبتغاة[٥١]، التي تستطيع الدولة حشدها للمعركة، ومقوماتها العامل الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي. واستعمال القوة العسكرية كان ولا يزل وسيبقى يحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية[٥٢]. بِحكم أن تلك القوة تُعد مِن العوامل المُهِمة مِن أجل البقاء ولهذا أعطيت لها المكانة الكُبرى في آليات التغيير في النظام الدولي[٥٣]، للعِبها دوراً هاماً في تحديد مستوى المكانة فيه. وعليه فان طبيعة السياسة الدولية التي تركز على سياسة القوة تدفع بالدول للسعي كي تصبح دول نووية لِما يُحققه المُتغير العسكري مِن كسب في العلاقات الدولية[٥٤]. ولقد ركز أصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على استخدام القوة الخشنة في التغيير (القوة العسكرية) بوصفها أساس إعادة ترتيب هيكلية القوى الدولية وأساس أي دولة في علاقاتها الدولية إذا ما أرادت بلوغ مصلحتها وأهدافها[٥٥]، ومن بين أهم تلك الأهداف بلوغ المكانة الدولية العظمى في النظام الدولي، كما وتميل الدولة القوية إلى تكثيف علاقاتها الدولية سعياً لتعزيز مستوى مكانتها وتحقيق أهدافها باستخدام إمكانياتها عن

طريق ردع الآخرين. كما أن المُتغير العسكري يلعب دوراً كبيراً في ترجيح كفة الدولة في المفاوضات الدولية. فالدولة التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة، تجعلها تدخل المفاوضات من موقع قوة ومِن ثُم فرض الإرادة على الطرف الأخر(٥٦).

وعلى هذا الأساس وجدنا الباحث الأمريكي (تيري ديبل) ينوه بأن "القوة العسكرية هي الوحيدة التي تستطيع أن تنتزع القرار بخصوص مسألة مِن مسائل السياسة الخارجية من يد الخصم وتضعه بيد مُستخدم هذه القوة ذلك لأنها الأداة الوحيدة القادرة على العمل ليس مِن باب النفوذ والتأثير فحسب وإنما مِن خِلال استخدام القوة الغاشِمة"(٥٧). وفي السياق ذاته أشار المُفكر الإستراتيجي الأمريكي (كينث والتز) إلى؛ "إن القوة العسكرية في العلاقات الدولية لا تعد بمثابة الخيار الأخير بل الخيار الأول والدائم"(٥٨).

وعليه فإن المكانة ترتبط وتقترن بالقوة، ولاسيما أن القوة تنضج مِن خِلال الحيوية الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية وبما أن القوة قيمة نسبية، فان الدول تجري تقييماً على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع وضع الدول الأخرى وتستخدم القوة للحفاظ على الذات وتعزيز المكانة الدولية وتحقيق قدر مِن الكفاية الاقتصادية(٥٩). وما التسابق على القوة إلا رغبةً مِن جانب الدول لصناعة التغيير فكُل سياسة هي صراع من اجل القوة، والقوة مِن اجل التغيير. ولاسيما إذا ما علِمنا بأن القوة هي من غيرت ملامح النظام الدولي على مر الحقب التاريخية(٦٠). وإذا ما قلبنا صفحات التاريخ قليلاً نجد أن الحرب العالمية الأولى رتبت المكانة العسكرية للدول إلى مستويات، فقد خرجت روسيا مدحورة وأصبحت في مستوى المكانة الدنيا في النظام الدولي، أما الولايات المتحدة فحافظت على قوتها العسكرية من غير أذى كبير، وحازت بريطانيا وفرنسا مكانة القوة العسكرية العليا والفاعلة في الشؤون الأوربية والعالمية(٦١). ولا زال المُتغير العسكري يلعب الدور المُهِم في السياسة الدولية ولاسيما عندما تعجز الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية عن تحقيق أهداف الدولة وحماية آمنها(٦٢). فالولايات المتحدة على سبيل المثال تواجدت في كُل حدبٍ وصوب خلال الحرب الباردة ولا زالت حتى الآن عِبر قواعدها العسكرية المُنتشرة في عموم أرجاء العالم مِما

أعطاها مكانة الدولة العظمى في النظام الدولي[٦٣]. اثر تعويلها على الآلية العسكرية التي غدت الأولى في آليات التغيير الأمريكي المعول عليها كثيراً في تغيير النظام الدولي بِما يلبي طموحها.

ولعل ابرز من كشف عن معالم العلاقة الجدلية بين المُتغير العسكري والنظام الدولي هو (روبرت غيلبن) عندما أشار إلى؛ إنَّ ابتكار التقنيات العسكرية الجديدة يمكن أن يكون لها تأثيرات تفاضلية على المُجتمعات المُختلفة ومِن ثُم على التوزيع الدولي للقوى ويمنح أفضلية لهذه المُجتمعات على غيرها. وان الحرب هي مِن أهم الوسائل التي تصنع التغيير في السياسة الدولية. فحروب الهيمنة تعد جزءً لا يتجزأ مِن تطور الأنظمة الدولية وقواها المُحرِكة. وهُنا تبدو الأنظمة الدولية، ما هي إلا حالة ناتجة عن إعادة هيكلة النظام الدولي. وأن انتهاء حرب الهيمنة لقوى ما، ما هو إلا بداية دورة أخرى مِن النمو والتوسع والانحدار في ميزان القوى وليواصل قانون النمو غير المتكافئ إعادة توزيع القوى. وبالتالي تقويض الوضع الراهن الذي أنشاه الأخر، ومِن ثُم ينتقل العالم إلى جولة جديدة من الصراع على الهيمنة، ولتبحث القوى الدولية عن مرسى أخر للتغيير غير ما هو موجود في الواقع[٦٤]. بيد أن مِن مُسلِمات القول؛ إن دور المُتغير العسكري شهد نوعاً مِن التراجُع مع تحول طبيعة الصِراع الدولي مِن صِراع عسكري– إيديولوجي أبان الحرب الباردة إلى الدور المُهيمن لصراع ثلاثي اقتصادي– تكنولوجي– حضاري في عالم ما بعد تلك الحرب. مِما يعني أن القوة العسكرية عرضة للتغييرات المُستمرة والمُفاجئة، على عكس الجُغرافية والاقتصاد اللذان يعدان أكثر ثباتاً.

المطلب الخامس : المُتغير التكنولوجي- المعلوماتي

لا يخطئ من يظن أن العالم الذي عجّ بالمتغيرات التي شهدها أعقاب الحرب الباردة والتي غيرت أسس الأداء السياسي، وجد نفسه أمام عصر التناقضات تتجاهل فيه الإيديولوجيات وتزداد فيه الحاجة إلى التشريع[٦٥].فقد اتجه العالم نحو عهد جديد بقدراته التقنية التي تنمو يوماً بعد يوم، حتى أصبح التداخل والتفاعُل قائماً بين العالمي والإقليمي

والمحلي وبين قوى السيطرة وقوى المقاومة[٦٦].حتى أصبح هذا المُستقبل في يد الأقدر على التحكُم والتصرف في هذه المُستجدات والمُكتسبات. فالمُتغير التكنولوجي غدا يعد أحد أهم المُتغيرات المؤثرة في الإستراتيجيات الدولية. فالتطور الذي يصيب الأدوات المادية في المُجتمع ينعكس على مستوى التفكير الإنساني، تالياً يُهيئ الأرضية لحصول التغيير ومِن ثُم الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أُخرى. إذ يفرض التغيير في التكنولوجيا على الدولة أن تغير إستراتيجيتها وأسلوبها في تامين ومكانتها.

ولقد صحت الرؤية التكنولوجية للتغيير التي نوهت إلى أن العوامل السياسية وعلى الرغم مِن مضائها قُدماً لم تكُن هي الوحيدة المُتحكمة بتغيير النظام الدولي، ذلك لأن التعامُل الدولي أصبح مُجتمعي الفروض. لذا ركزت هذه الرؤية على امتلاك القدرة على التحكُم عن بُعد بواسِطة القوة الناعِمة "التكنولوجيا" التي تقدم بدورها المُحفِزات والأدوات الفاعِلة والهائلة للتغيير[٦٧]. فالحديث عن التغيير وإدارته لا يمكن أن يكتمل أو يستقيم إذا لم يرتبط بالتكنولوجيا الحديثة ودورها في إحداث التغيير. وكذلك أهمية استيعاب التكنولوجيا كوسيلة مِن وسائل التغيير وأدواته والعمل على تطويرها وملاءمتها لظروف الإستراتيجيات الدولية. وبالتالي أن صياغة العلاقة السليمة بين التكنولوجيا من جهةٍ وبين التغيير من جهةٍ أخرى يتطلب فهماً شمولياً لهذه العلاقة بحيث يغطي جميع جوانبها[٦٨]. فكِلاهما عنصر فاعل ومؤثر في الأخر. وذلك مُتأتي من أن المُتغير التكنولوجي غدا يعد احد أهم المُتغيرات المؤثرة في الإستراتيجيات الدولية. فالتطور الذي يصيب الأدوات المادية في المُجتمع ينعكس على طبيعة ومستوى التفكير الإنساني، تالياً يهيئ الأرضية لحصول التغيير ومِن ثُم الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى. إذ يفرض التغيير في التكنولوجيا على الدولة أن تُغير إستراتيجيتها وأسلوبها في تأمين ذاتها ومكانتها في النظام الدولي.

وعلى خِلاف ما ضنه البعض مِن أنصار القوة الخشِنة، بأن المُتغير العسكري هو الأكثر تأثيراً، نجد فريقاً أخر جاء برؤية جديدة محورها التأكيد على أن الغلبة في التغيير يرد إلى القوة الذكية، المُتجسدة بالتكنولوجيا التي أصبح لها شمولية المجالات، التي ستتولى

مرحلة جديدة لصناعة التغيير، يسود فيها مفهوم الانكشاف الإستراتيجي المعلوماتي. لتجسد آلية جديدة لا يمكن الاستغناء عنها لتكون بتواترها دوراً في إدراك كيفية إحداث التغيير في النظام الدولي[٦٩]. وهذا عائد أساساً إلى ما حققه التقدم التكنولوجي مِن تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمُجتمع واتسع مداها ورحاها حتى دبت تشمل ميدان الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والاقتصاد وغيرت شكل الهرمية الدولية أيما تغيير وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية. وكما يقول المُفكر الأمريكي (الفن توفلر)؛ إن الصراع في القرن الحادي والعشرين لن يكون صِراعاً بين الحضارات كما ذهب إليه (صاموئيل هنتنغتون)، بل سيكون صِراعاً بين حضارة الموجة الثالثة (المعلومات والاتصالات) وحضارة الموجة الثانية (الصناعية) والأولى (الزراعية)[٧٠].

وذلك التقدم هو تسارُع خطى الثورة العلمية والتقنية (أي اندماج العلم في التكنولوجيا). وما ينجم عنها من الاكتشافات والاختراعات التي يتحقق في عدد من الميادين في مجال المعرفة والتكنولوجيا[٧١]. وما أن أصبحت الأخيرة سمة العصر ومصدر القوة في العلاقات الدولية، حتى اتسع نطاق العلم إلى حدٍ هائل ليكون وسيلة للاختراق. بعد أن زاد دور التقدُم التقني في دعم القدرة الإنتاجية ومِن ثُم القوة الاقتصادية للدولة، ليهيئ أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة بعد أن بدأ التغيير من مسؤولية القوة الذكية[٧٢]. فالتقدم التكنولوجي يشكل واحدا من أهم العوامل المسؤولة على الإطلاق عن النمو الاقتصادي. فاليابان لم تصل إلى قدرتها التنافُسية العالمية اليوم إلا بفضل تقدمُها التكنولوجي[٧٣]. وشكل ذلك المُتغير مُتغيراً مُهِماً في بلوغ المكانة الدولية في النظام الدولي وبدت المجتمعات المُرتبطة بالتكنولوجيا تتسارع بشكلٍ مُضطرد في التغيير[٧٤]، بعد أن أصبح يُدار مِن أصحاب المعرفة وليس مِن أصحاب القوة. وعّد المنظرون الأوائل أن التكنولوجيا ستغمر كل ما هو ثقافي وتحول الثقافة إلى أداة في خدمة التقنية، وبدا التخوف من المصير المحتوم الذي يجعل التكنولوجيا تتحكم في الإنسان الذي أوجدها وفي مصائر ومُستقبل الدول ومركزها في النظام الدولي[٧٥]. بعد أن فتحت الثورة العلمية والتكنولوجية أفاقاً جديدة

في التنافس الدولي مِن اجل امتلاك أو تقسيم الموارد خارج القارات، وأصبحت إستراتيجية التوقع والتخطيط هي الإستراتيجية الحاكِمة لمُستقبل المعلوماتية[٧٦]. التي كان لها أثاراً بليغةً على النظام الدولي، ومهدت إلى دخول البشرية عصر عالمية العالم. وبدت تؤدي دوراً مُهِماً في خلق نظام مُتعدد الأقطاب برفقة الآلية الاقتصادية وتكتلُاتها الإقليمية الجديدة. بعد أن أصبح النِظام الدولي يستند إلى أسُس ومُرتكزات اقتصادية وتكنولوجية في المقام الأول[٧٧]. وبدت الثورة الذكية حسب وصف "جيمس بيكر" من ابرز آليات بناء ذلك النظام[٧٨]. وفي المُحصِلة دعونا نقول؛ أن المُتغير العلمي والتكنولوجي غدا يُشكل مُتغيراً أو عاملاً مُهِماً في بلوغ المكانة الدولية وأخذت المُجتمعات المُرتبطة بالتكنولوجيا تتسارع بشكلٍ مُضطرد في التغيير وتوظيف قوتها التكنولوجية ليكون لها القدرة على خلق التغيير وإدارته بنجاح بِما يُحقق طموحها نحو بلوغ المكانة العالمية.

المطلب السادس : المُتغير الاجتماعي- الثقافي

مِن المؤكد أن للشخصية المادية والمعنوية للوحدات الفاعِلة في النظام الدولي، الأثر الفاعل في التأثير على سلوكه، وهذا ما كشفته لنا الحقُب التاريخية لذلك النِظام. فالمقومات الاجتماعية تُعد مِن العوامل المؤثرة في تحديد مستوى مكانة الدول وتحديد اتجاهات الأمن القومي، لِما توفره من إمكانات القوة أو ما تفرزهُ مِن أسباب ضعف قد تُهدد بِناء الدولة وتركيبتها الاجتماعية. فالتماسُك والاندماج الاجتماعي يؤدي إلى الاستقرار الداخلي وعلى العكس مِن ذلك أن ضعف ذلك التماسُك يقود إلى ضعف مكانة الدولة وعدم استقرارها[٧٩]. فالدولة التي يحظى نِظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادِرة على المُبادرة السياسية الخارجية على نحوٍ فاعل وعكس ذلك في حالة انعدام أو قلة الدعم الاجتماعي الداخلي يؤثر بشكلٍ سلبي في مكانة الدولة وبالتالي هذا ما قد يضعف مكانتها في النظام الدولي. وهذا ما يُدلل على تأثر السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية[٨٠]. فالعامل الداخلي يتطلب بِناء وإدامة القوة التي قد تبذل خارجياً. كما يتطلب النشر الخارجي للقوة لضمان

الشؤون الداخلية للدولة. وهذا عائد إلى أن التغيير يوّلد نتيجة الحِراك الاجتماعي، فيكون الحل للحالة المطلوبة هو التخلص من الواقع المرفوض[٨١]. ولعل هذا ما دفع رائد المدرسة الواقعية التقليدية (مورجنثاو) للإبانة بأن الصراع من أجل القوة هو ظاهرة خالدة بخلود الإنسان وما يقصده بالقوة هو التأثير النسبي في الدول الأخرى[٨٢]، وهي لا تعني العنف بالمعنى الضيق، وإنما تتكون مِن تفاعُل عوامل مادية واجتماعية، مثل : المواد الطبيعية، والإمكانات العسكرية، والخصائص القومية، والجغرافية والسكان.الخ، باجتماع هذه العوامل تتشكل قوة الدولة المواجهة لتحقيق مصلحتها الوطنية وهذه القوة هي الغاية في حد ذاتها وهي الهدف العاجل والآجل للدولة[٨٣]. كما لا يمكن تجاهُل حقيقة أن إدراك الدولة لذاتها وإثباتها وإرادتها تعد مصدر رئيساً لقوتها أي بمعنى القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط، وفقاً لِما تراه موائماً لمصالحها القومية، ودون الخضوع للضغوط الخارجية[٨٤]. وهذا ما يدعم تلك الدولة في توظيف التغيير لصالحها. كما أن المستوى المعنوي يُعد عنصراً مُهِماً في بلوغ التغيير وتحديد مستوى مكانة الدولة، فالإيمان بأن الخيارات السياسية للمُجتمع عادِلة وصائبة يولد تماسُكاً اجتماعياً. ومِن دون معنويات عالية يتعذر مواصلة المواجهة في ظل الأزمة أو الحرب[٨٥]. كما تُشكل الخصائص الجيو سياسية والجيو اقتصادية والجيو ثقافية وحدة تكامُلية مع استيعاب العامل التاريخي للمُجتمعات. وتُعد المرجعية الحضارية لأي مُجتمع وهويته الثقافية والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المُجتمعية، مُعطيات ثابتة في مُعادلة القوة لأي بلد[٨٦].وهُنا يؤكد الجنرال (اندريه بوفر) على أهمية دِراسة الطابع القومي للشعوب بالاستناد على الحوافز الباعِثة لها والمُرتبطة بالغرائز الإنسانية كالحاجة للأمن والبقاء . الخ فهي التي تعطي للمُجتمعات اتجاهاتها المُشتركة[٨٧].

زد على أنه لقوى الثقافة دوراً كبيراً في التغيير، والشامِلة لِكُل مِن الأفكار وأسلوب الحياة والتقاليد والمُعتقدات الدينية والنظام الاجتماعي للأفراد. فالثقافة والتطورات العلمية الثقافية المُستمرة وما أفرزته مِن وحدة وسائل الاتصال والمواصلات أدت إلى تراكُم الثروات وتحصيل القوة ومِن ثُم أدت وستؤدي إلى مزيد مِن التغيير في طبيعة القوى الدولية وهيكلية

النظام الدولي[٨٨]. إذ تشير الدراسات إلى ديمومة تأثر وتأثير البُعد الثقافي بتطور النظام الدولي. فالخطاب الثقافي الإستراتيجي يؤثر في اتجاهات الفكر الإستراتيجي العالمي مِما يجعله حدثاً مركزياً أو خطاباً محورياً لإدارة النقاش العالمي وتوجيهه[٨٩]. وتستند المدارس الفكرية على أهمية الثقافة وقواها في هيكلية النظام الدولي. فعلى سبيل المثال نجد أن المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية الجديدة بدأتا تعترفان بدور المُتغيرات الثقافية في تشكيلها للأحداث السياسية الدولية نتيجة للتحديات الراهنة التي تواجهها التيارات الواقعية[٩٠]. وهذا أيضاً ما ينطبق على مدرسة ما بعد الحداثة والتي أكدت على أهمية الثقافة في بُنية النِظام الدولي وحولت ما يعده بعضهم نشاطاً غير ثقافي (كالحرب، والدبلوماسية، وحفظ السلام، والتكامُل الاقتصادي) إلى أشكال ثقافية يمكن قرأتها بوصفها موضوعات ثقافية بل أن الحياة كُلها تصبح نصاً ومِن ثُم فهي ثقافة. ليغدو اثر ذلك المُتغير الثقافي والتكنولوجي من عوامل التقدم وتوزيع القوة الدولية ومحوراً مِن محاور السيطرة العالمية الأساسية ومُعطى أساسي في النظم العالمية الجديدة. وهذا ما جعل قوى الثقافة لها دورها الواضح في تغير المسرح السياسي الدولي وهيكلية القوى الدولية وبذلك تعد من قوى التغير الأساسية[٩١]. ومِما سبق يبدو، إنَّ قوة الأُمم ومكانتها في النظام الدولي تتأثر بمستويات الثقافة والأمية لدى سكانها، وغدا تقدم الأُمم والدول يقاس بعدد ونوعية مؤسساتها العلمية.

والمُتابع يجد أن التغيير الدولي جاء استجابةً لمبدأ التأثير. فالقوى المالِكة للتأثير تتحكم بمُستقبل النظام الدولي عِبر التحكُم بِمُفردات التغيير. وبما أن القوة قيمةً نسبيةً لذا فمِن غير المُمكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مُقارنته بطرف أو أطراف أُخرى. فتلك المُقارنة هي التي تُحدد موقعه في هيكل النِظام الدولي فمثلاً تُعد اليابان قوية اقتصادياً في ذلك النِظام مُقارنةً بروسيا الاتحادية إلا أنها لا تُقارن بها عسكرياً.

وحريٌ بِنا القول؛ بأن كُل قوى ومُتغيرات التغيير المؤثرة في النظام الدولي لا تعمل بِمعزل عن بعضها مهما تفاوتت وتباينت درجة تأثير كُل مُتغير على المُتغيرات الأخرى فهُناك علاقة عضوية جدلية ما بينها تأثراً وتأثيراً، فلا يمكن للمُتغير العسكري أن تعمل بِمعزل تماماً عن المُتغير الاقتصادي أو المُتغير الثقافي. ويتوقف تأثير كُل مُتغير حجماً ونسبةً على مجموعة مِن الاعتِبارات المُتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية. فإذا كان المُتغير العسكري لعب دوراً مركزياً في النظام الدولي لفترة الحرب الباردة، فضلاً عن المُتغير الجيوبوليتيكي والإيديولوجي بدرجةٍ اقل، فأن المُتغير الاقتصادي فضلاً عن المُتغير التكنولوجي غدتا تضطلعان بالدور المركزي في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة. إذاً؛ هُناك تأثير مُتبادل لتِلك المُتغيرات.

وفي ضوء ما سلف، دعونا نقول؛ بأن التفكير الإستراتيجي غدا مكون مؤلف مِن قيم مُتراكمة استندت عليها الحالة الذهنية للقادة وصناع القرار وتوسلوا بها مِن اجل بِناء مواقفهم وتصريفها. ومِن بين هذه القيم "إدارة التغيير" والتي تبدو وكأنها دالة لِما حمله ذلك التفكير مِن تجدُّد. إذ النهج الوظيفي في الإدارة الإستراتيجية، نتاج التفكير الإستراتيجي ومُحصِلته، كونها أداةً لتحقيق درجةً عاليةً مِن التفاعُل بين الأهداف والعمليات والموارد طمعاً في الوصول إلى كينونة جديدة للأداء الاستراتيجي، في زمن التغيير الذي يعد بِكُل ما يحملهُ مِن تحفُز ومطالب وحاجات، قيمة أساسية في بُنية التفكير الإستراتيجي.

وإذ تُشير الأدبيات الإستراتيجية الحديثة إلى مركزية العلاقة بين الغايتين (غاية الإستراتيجيات الدولية وغاية إدارة التغيير)، فأنها تُعبر عن حالة مِن التأصيل الفكري لم تعتد الأدبيات الإستراتيجية السابِقة على تحليلها أو مُناقشتها. الأمر الذي نضج من التفكير الإستراتيجي ليمثل وفقاً لهذا المنطق محصلة التحام بين تأصيل فكري على مستوى عالٍ مِن الدقة والرقي لظواهر ووقائع وأحداث وتصورات مُستقبلية سِواءً لوحدات دولية بعينها أو للمُجتمع الدولي ككُل، وبين الحركة التي ينبغي أن تتجسد على ارض الواقع بصيغة أهداف وأفعال مُنتقاة.

المبحث الثالث

التغيير في الإستراتيجية الأمريكية : انموذجاً تطبيقياً

إذا ما القينا نظرةٌ فاحِصةٌ على التاريخ السياسي للنِظام الدولي لوجدنا أن هُناك ما يمكن عدّه ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود قوى دولية وفي الوقت ذاته يعد علامة مِن علامات أفول وانحطاط قوى أخرى دب الوهن في قدراتها. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضح حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكُبرى، إلاَّ أنَّ هناك مقومات قد تكمن فيها مكامن القوة والصعود، أو معوقات تُمهد لعملية الوهن والضعف والأفول. وهذا ما يوضح أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جسدت مرحلة انتقالية. أي أنها ضمت بين دفتيها سمات تعود إلى الحُقبة السابِقة، فضلاً عن السمات الجديدة. على نحوٍ افرز قوى كُبرى بات لها القدرة على توظيف معالم قوتها الشامِلة وإبراز إستراتيجيات دولية جديدة بِما يتناسب مع حقائق التغيير واستثماره وتوظيفه.

وعِند قراءة الإستراتيجية الأمريكية يبدو لنا أن هُناك الكثير مِن قوى التغيير التي تعمل عندما تجد أن لديها قوى مُحرِكة للتغيير. فمِنذُ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، تميز الفكر الإستراتيجي الأمريكي بالإدراك والرؤية الشمولية مِن حيثُ الأهداف والمصالح، على نحوٍ دفع الولايات المتحدة إلى تبني نهج التفكير الإستراتيجي الشامل لتأمين دورها ومكانتها العالمية[٩٢].

وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأ العالم أمام مرحلة جديدة تساوت فيها المُتغيرات مع المُفاجآت وتوارت الثوابت إلى حيثُ الانحِدار بعيداً عن التوازن ومجرى التاريخ الذي أشاع الأمريكان بأن نهايته قد تمت على أيديهم بتأكيدهم على أن المُستقبل سوف تحكمهُ آليات السوق والرأسمالية والديمقراطية الليبرالية[٩٣]. وللوقوف على مكانة التغيير في الإستراتيجية الأمريكية، تم التعرف عليها موجزاً في إطار التقسيم الأتي:

المطلب الأول : مقومات القوة الأمريكية

مِنذُ ما يزيد على العقدين مِن الزمان شهد النظام الدولي ظهور وضع جديد بسيادة نزعة التفرُد الأمريكية على مُجمل التفاعُلات الدولية[٩٤]. وذلك ما دفع الكثيرين للقول؛ أن النظام العالمي الراهن يقوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على نظام القطبية الأُحادية بزعامة أمريكية، وأن مقولة أن هُناك مُنافسين مُحتملين للولايات المتحدة في نِظام مُتعدد الأقطاب لم يكُن أكثر مِن أسطورة سرعان ما تفجرت. وهذا ما حدا بالمُفكر الإستراتيجي الأمريكي (جون اكنبري) للادِعاء: "بأننا نعيش في عالم القوة الأعظم الواحد دون مُنافس جاد"[٩٥].

ويستند أنصار ذلك الاتجاه إلى مسوغات داعِمة للأُحادية القطبية ومِنها؛ التفوق الأمريكي الشامل؛ والسيطرة الأمريكية على النظام الدولي الراهن والمنظومات الدولية، والقدرة على إنشاء تحالُفات تحت قيادتها والانتشار الكثيف للقواعد والوجود العسكري الأمريكي في العالم والتفرُد في استخدام القوة دون حِساب أو عِقاب[٩٦].

وتذهب بعض دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي للقول؛ إنَّ النظام الدولي يتحدد فيما بين الدول الكُبرى بأربع مستويات للقوى: "سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وتكنولوجية" والولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكُبرى بوضع القطب الذي يجمع المستويات الأربع من القوة معاً. فكُل من اليابان والاتحاد الأوربي قوةً كُبرى اقتصادياً وتكنولوجياً، لكن ليس كذلك عسكرياً ولا سياسياً. والهند والصين لا تزالان قوتين إقليميتين بالأساس، كما أن حدة الأزمات الداخلية لروسيا وأزمة هويتها وأزماتها الاقتصادية والسياسية قد يُشكل قيداً على ظهورها بوصفها قطب دولياً واعداً يمكن أن يسهم في بِناء نِظام مُتعدد الأقطاب[٩٧]. وبناءً عليه وفي إطار سعي الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إلى ضمان فرادة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، فإنها أخذت تحرص على استثمار ظاهرة الإقليمية الجديدة والتعاطي مع مُتغيراتها في مختلف المناطق، وفي مُقدِمتها منطقة آسيا الباسفيك ذات القدرة الإستراتيجية والاقتصادية والديمغرافية الواعدة، لتُقلص احتمالية بروز نظام دولي مُتعدد الأقطاب. ومع أن الإستراتيجية الأمريكية ليست ضد التكتُل الإقليمي بيد أنها لن تدع أي تكتُل يولد بعيداً عن

رؤاها كي لا يُهدد مصالحها ويُغير هيكلية النظام العالمي، وهذا ما دفعها للدخول في كُل ترتيب إقليمي جديد في أي رقعة مِن العالم وتزعمه(٩٨).

وللحقيقة نقول؛ بأن واحِدة مِن ابرز مقومات القوى التي تمتلكها الولايات المتحدة والتي جعلتها تتربع على العرش العالمي اليوم هي إدراكها لذاتها فهي طرحت ذاتها لإثباتها. أم المقومات الأخرى تعد وسائل للاقتراب مِن هذا الهدف. إذاً الذاتية هي سر وجود الولايات المتحدة وقوتها. فالمُبادرة تُعيد الذاتية وتُعيد المكانة. وعليه أن نسق الارتباط بين الإستراتيجية الأمريكية والتغيير عالية المستوى لأن الإستراتيجية الأمريكية قائمة على المُبادرة. فكُل أفكار (بريجنسكي وكيسنجر) هي أفكار مُبادرة. فكرة القوة الناعمة والصلبة ومشروع القرن الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها هي مُبادرات. أن الأساس في الإستراتيجية الأمريكية هو إدراك الذات عندما تدرك ذاتك تستطيع أن تفعل كُل شيء. فإدراك الذات هو المقوم الأساس للإستراتيجية الأمريكية. واحِدة مِن أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي هو أنه لم يجد ذاته بعد أن فرطوا بذاتهم..

المطلب الثاني: معوقات القوة الأمريكية

اليوم أخذت صورة البيئة الدولية الراهنة تشهد احتمالات عالية نحو بزوغ تعددية قطبية، ولاسيما بعد أن غدت الولايات المتحدة وإستراتيجيتها الشامِلة تواجه جُملة كوابح أو معوقات، وأبرزها:

أولاً: المعوق الاقتصادي

تُمثل الولايات المتحدة اليوم، الدولة الأكثر مُعاناة في التدهور الاقتصادي مُقارنةً مع الدول الصناعية الكُبرى. فهي الدولة الأولى مِن حيثُ المديونية والعجز الميزاني. فالاقتصاد الأمريكي يُعاني من اختلالات هيكلية سِواء في امتلاك القدرات التي تؤهله لزعامة العالم أو بِناء نموذج أداء اقتصادي، حتى أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم، ولم

يعد باستطاعة الولايات المتحدة الإمساك بالاقتصاد والأسواق العالمية كما كانت سابقاً، إذ بلغ حجم دينها العام الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ما يقارب الـ(٧,٥) تريليون دولار، وأرتفع في عام ٢٠١١ إلى أكثر من (١٦,٥) ترليون دولار مُقابل دخل إجمالي لا يتجاوز الـ(١٦) ترليون دولار، ومن المُرجح أن تزداد تلك الديون أكثر في السنوات القادمة. أما عجز ميزانها التجاري فبلغ نحو (١,٢٩) ترليون دولار عام ٢٠١٠[٩٩]. وذلك العجز بدأ يضعف كثيراً مِن القدرة الأمريكية على مُمارسة الزعامة. وذلك ما حفز الإستراتيجيين الأمريكان للقول: بأن فرضية القطبية الأحادية لن تعمر طويلاً بل هي مُتهافتة لتراجع المكانة الاقتصادية الأمريكية، على الرغم من استمرار هيمنتها العسكرية[١٠٠]. وخير من يؤمن بهذا الاتجاه هُم (الواقعيون الجدُّد) الذين آخذو يشككون في إمكانية استمرار التفوق الأمريكي لعدم استناد الاقتصاد والتفوق الأمريكي على أسُس مُتينة، وبذلك أشار(ريتشارد هاس): "بأن المكانة الأمريكية في أسواق الأوراق المالية والتجارية تراجعت وتعاظمت مكانة قوى أخرى، وحل اليورو محل الدولار في المُعاملات المالية والنفطية، وأن القطبية الأحادية وهَّم ولحظة لن تدوم طويلاً وإنها تفسح المجال للقطبية المُتعددة"[١٠١].

ثانياً : المعوق العسكري

على الرغم من التربع الأمريكي على قمة الهرم الدولي مِن حيثُ مستوى الإنفاق والإمكانيات العسكرية وصحيح أن الولايات المتحدة هي أقوى دولة عسكرية في العالم وستظل تحتل هذا المركز خِلال العقود القليلة الماضية. بيد أن هذه القوة وهذا التفوق لا يعني أنها ستبقى كذلك ولآجلٍ غير مُسمى. وهو لا يعني أن الولايات المتحدة ستكون دائماً قادرة على تحقيق أهدافها عِبر الوسائل العسكرية في كُل زمان ومكان. فالقوات الأمريكية مُنيت بهزيمة معروفة في فيتنام. وهُزِمت في الصومال أو على الأقل إنها وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه فاضطرت للانسحاب فيما بعد. وحتى وجودها في أفغانستان لم يُحقق الأهداف الأمريكية على نحوٍ كامل. وعلى الرغم من تفوق هذه القوات إلا أنها استعانت في

تقدمُها البري بقوات الشمال الأفغاني لتقليل مِن حجم الخسائر، وعانت كثيراً في العراق. بل حتى في حرب الخليج الثانية استعانت بأكثر من (٣٣) دولة. زد على أن انغِماس الولايات في السياسة الدولية وتدخلها في مناطق عديدة مِن العالم أمر لم يعد مقبولاً اليوم حتى بالنسبة للمواطن الأمريكي. أضف إلى ذلك أن هُناك الكثير مِن دول العالم قد دخلت النادي النووي ولم يعد هذا السِلاح حكراً على أميركا. وأصبحت الكثير مِن الدول ومِنها نامية تمتلك صواريخ هجومية قادِرة أن تصل بتبعاتها إلى الأعماق الأمريكية، وقدرة ردع أو مُزاحمة إستراتيجية بِما يؤهلها لِمُقارعة الولايات المتحدة ومنعها من التربُع على قمة النظام الدولي عسكرياً..إذ أن هُناك دول تمتلك إمكانات عسكرية مؤثرة في الفعل الدولي، وهي في تنامٍ مُستمر. كما أن عصر الإقليمية الجديدة وتكتُلاتها الاقتصادية، أفقدت القوة العسكرية قيمتها وذلك ما دفع الُمفكر الإستراتيجي الأمريكي(تشارلز كوبتشان) للقول: "أنه في ظل واقع جيوبوليتيكي لا يعتمد الآن على الردع، فقدت القوة العسكرية كثيراً من قيمتها وبالعكس فأن الفاعلية التي تحققها القوة الاقتصادية تزداد باضطراد"[١٠٢].ناهيك عن لجوء أميركا لعسكرة العلاقات الدولية (التي أصبح لها سمعة سيئة الصيت)، حتى وصلت إلى مرحلة الإفراط في المجهود وعندما تفرط في مجهوداتك حتى لو كُنت قوياً فإنك حتماً تستنزف وتضعف في النهاية، وهذا ما سيدفع إلى تغير هيكلي في النظام العالمي[١٠٣].

ثالثاً : المعوق السياسي

ويتمثل في مدى مصداقية السلوك السياسي الأمريكي وعدالة الاستناد إليه، حيث أبانت العديد من الأحداث أن تلك المصداقية عديمة التصديق وهذا ما نوه إليه الباحث الأمريكي (*McCormick*) بقوله: "إنَّ ادعاءات حكمة القيادة العالمية للولايات المتحدة قد اسِنَّ وضعها. فبينما يعجب الكثيرون بِما تقدمة الولايات المتحدة مِن تنمية الفرص الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. فأن السياسة الخارجية الأمريكية مُثاّر جدل وتعاني من تدهور في مصداقيتها"[١٠٤]. زد على أن الولايات المتحدة وبسبب الطيش الذي ميز فعلها

الخارجي أضحت ضعيفة المبادرة والإرادة في القدرة على التصدي للكوابح التي تعترضها أو تسويغ أفعالها الخارجية، مُقابل ذلك تعاظمت مقومات الإرادة لدى القوى الأُخرى التي نجحت في تأهيل نفسها لِمسك مقتضيات القرار الدولي. وذلك ما دفع المُفكرون الإستراتيجيون الأمريكان إلى نعي عصر الهيمنة الأمريكية ومِنهم (تيموثي غارتون) بقوله: "إنَّ التحول الأفقي باتجاه التعددية هو التحول الأكثر وضوحاً اليوم"(١٠٥).

فتركيز الرؤساء الأمريكان السابقون (بوش الأب) ومِن بعده (كلنتون) ثُم (بوش الابن) على ما يُسمى ((النظام الدولي الجديد)) وعلى ما يتضمنه من مفاهيم ((الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الأقليات)) إنما الهدف منه هو الترويج للمفاهيم الأمريكية على العالم بعد زوال الخطر السوفيتي لصناعة عدو جديد لا تستطيع الولايات المتحدة العمل دونه. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر في تقديرنا لفترة طويلة، فالكل بدا يدرك جيداً أن هدف الولايات المتحدة مِن كُل ذلك هو الهيمنة على العالم واستمرار تفوقها.

رابعاً : المعوق التكنولوجي

ويتمثل في مستوى التقدُم التكنولوجي لدى القوى الصناعية الكُبرى والذي فاق مُعدلات المستوى الأمريكي الذي بدا غير قادر على إدامة النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي.

خامساً : المعوق الثقافي ـــ الحضاري

ويتمثل فيما يُعانيه المُجتمع الأمريكي من أزمة الروح والضبط المُجتمعي وطغيان الإحساس بـ"الأنا الأعلى" وتزايد العُنف والجرائم بين الأمريكان التي تعكس الهيكل المُتهرئ للمُجتمع الأمريكي ووجوده الحضاري. كما أنه مِن الناحية العملية بات مِن غير المعقول أن يستمر العالم في دائرة نفوذ طرف واحد، فالعالم اليوم كبير ومُتعدد الثقافات والحضارات. وإذا كان البعض يعتقد أن المُجتمع الأمريكي يعيش ازدهاراً فهو لا يُصيب الحقيقة في كبدها

لأن الواقع يُشير عكس ذلك تماماً. فتصاعُد الجريمة ينمو باستمرار وبأرقام مُرعبة تصل من (٦%) إلى (١٥%) في السنة الواحدة. وهناك عمليات قتل وسطو مُسلح ونهب للمنازل بأرقام مُرعبة. وهُناك إحصائيات تشير إلى أن مُعدل جرائم القتل بالنسبة لعدد السكان يصل (٤–٥) أضعاف ما موجود في أوربا والاغتصاب إلى سبعة أضعاف والعنف إلى عشرة أضعاف[١٠٦]. ولا نبالغ إذا قُلنا؛ إنَّ المواطن الأمريكي أصبح مُعتاد على العيش في ظل انعدام الأمن بدليل كثرة صفارات إنذار الشرطة ليلاً أو دوي المروحيات في سماء المُدن بحثاً عن الهاربين من العدالة.

المطلب الثالث : انتقال مركز القوى وتأثيره على مكانة التغيير في الإستراتيجية الأمريكية

في الوقت الذي بدأ النجم الأمريكي في الأفول على الصعيد العالمي شمخت بوادر ظهور قوى تملك كل إمكانات القوى القطبية الواعِدة وبِما يسمح لها بِمُشاركة الولايات المتحدة في إدارة شؤون النظام العالمي، مُستثمرة مُعطيات ظاهرة الإقليمية الجديدة التي تبلورت بوضوح في الإقليم الاسيوباسفيكي. مِما بات يؤكد صعوبة قيام الأنموذج الهرمي الذي تتربع الولايات المتحدة على رأسه[١٠٧]، ولاسيما أن مكونات وعناصر القدرة التنافسية للقوى البازغة قد ارتفعت إلى مستويات تستطيع مُجاراة نظيرتها الأمريكية والتغلب عليها في بعض الأحيان[١٠٨]. ولا تثريب أن بروز التكتُلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة بقواها الجديدة الصاعِدة (روسيا الاتحادية–اليابان–الصين–ألمانيا) واستناد النظام العالمي على مُرتكزات اقتصادية وتكنولوجية في المقام الأول. وبروز ما سُمي بـ "التآلف الإستراتيجي" بين القوى الدولية البازغة المُتطلِعة للنفوذ والهيبة والمكانة، والقائم على خلق نوع مِن التفاهم في رؤية المواقف والدافعة نحو المزيد من النمذجة والمُأسسة والانفتاح والمُنافسة ليس بهدف صياغة تفوق إستراتيجي فحسب[١٠٩] بل إلى بِناء مُعادلة إستراتيجية تعد بمثابة محور جديد لتشكيل القوة وصياغة نمط جديد من تقسيم العمل الدولي على الصعيد الإستراتيجي أو السياسي أو

الاقتصادي[١١٠]. اثر ذلك التغيير تطورت الإستراتيجية الأمريكية مِن دلالتها العسكرية المحضة إلى دلالة سياسية فأصبح يقصد به أيضاً الإيديولوجية الفكرية الأكثر أهمية وتأثيراً داخل أقاليم تجاوزت الإطار الجغرافي لتكتسب الطابع السياسي، إذ تستطيع تلك الإيديولوجية صياغة فكر تلك الترتيبات وفواعلها الدولية[١١١].

إزاء ذلك عمدت الولايات المتحدة على إحياء مرجعيتها الفكرية المُتمثلة بالإيديولوجية الليبرالية عماد رؤيتها الرأسمالية طمعاً في إرداف طموحها في الهيمنة على العالم ببعُد مُجتمعي القصد[١١٢]. وجريا مع ما ورد أقر دُعاة التفرد الأمريكي بالعالم بالحاجة القصوى إلى مراجعة شروط التحول وإعادة رصد ملامحه لا عبر اللجوء إلى القوة المجردة لفرض رؤى الإمبراطورية الأمريكية بل عبر الإدراك المُسبق لنتائج ذلك التحول والتدخل في تعديل شروطه وعبر مُختلف الدروب كُلما أمكن ذلك. وأشار الكثير من المُفكرين الإستراتيجيين الأمريكان إلى أن على الولايات المتحدة مُمارسة سياساتها في العالم في إطار أقاليم مُتصلة وليس في إطار دول مُحددة أي انتهاج التفكير الإستراتيجي الإقليمي الجديد وليس الشامل لصعوبة السيطرة على العالم بانتهاج تفكير إستراتيجي شامل أي لا بُد مِن اعتماد النهج التدريجي[١١٣]. ولاسيما بعد أن أخذ عالم التكتُلات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة مواقع وأماكن مُختلفة في أثر مظاهر الاندماج الإقليمي التي باتت تشهدها كُل أقاليم العالم[١١٤]، ولاسيما على صعيد الإقليم الآسيوي الباسفيكي. وفي هذا السياق أخذت الولايات المتحدة بعد أن أبرمت اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) مع كندا والمكسيك أواخر ثمانينيات القرن المُنصرم، تمتد بتعاونها عبر الباسفيكي مؤسسة في ضوء ذلك تجمُع التعاون الاقتصادي لدول آسيا المُحيط الهادي (آبيك **ABEC**) في عام ١٩٨٩ والذي اكتسب طابعه الرسمي عام١٩٩٣، مُجسِداً رغبة الدول الآسيوية وأن كان بدعوة استرالية وبقيادة أمريكية لتعزيز تعاون دول آسيا الباسفيك في النواحي الاقتصادية والسياسية ليكتسب صيغة تعاونية إقليمية جديدة مُتعددة الأطراف[١١٥] الأمر الذي جعل مِن

التكتُلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تُشكل حجر الزاوية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة[١١٦].

وعلى صعيد ذات صلة اعتمدت الولايات المتحدة على نهج توظيف إقليمية الابيك في إستراتيجيتها الأمنية للتعامُل مع الإقليم الآسيوي الباسفيكي الذي اكتسب أهمية لا تُجاريها أهمية بعد أن وجد الفكر الإستراتيجي الأمريكي فيه مُحركاً أساسياً لإنعاش الاقتصاد الأمريكي وديناميته ومُستقبله مؤكدةً بذلك على دورها كحامِلة للميزان الإستراتيجي الإقليمي بوصفها قوة أمنية واقتصادية وسياسية شاملة لا تبارى[١١٧]، ولاسيما في ظل بروز النجم الصيني الصاعد ومسعاه الحثيث لإذابة القوة الأمريكية والإقليمية مِن آسيا الباسفيك وتعطيل أفاق التعاون الأمني الأمريكي – الياباني الذي أخذ مداه الواسع، بعد أن وجدت الصين في الطموح الأمريكي لجعل الآبيك نظاماً امنياً إقليمياً جديداً تحت أمرتها تستهدف احتواء الصين وجعل اليابان مسمار العجلة الحيوي[١١٨]. لترتسم الفاعلية الأمريكية في الإقليم وضبط تغييره والسيطرة على دوله اقتصادياً والتأثير عليها سياسياً، ولاسيما بعد أن وجد الفكر الإستراتيجي الأمريكي أنه من الصعب على الولايات المُتحدة السيطرة على العالم على نحوٍ مُباشر وغير مُكلف ومُطلق دون مُساعدة وتعاون دول أخرى وانتهاج النهج الإقليمي الجديد وليس الشامل[١١٩]. وفي هذا الصدد يرى (هنري كيسنجر): "بأن الحاجة أصبحت ماسة لإيجاد تمركز أمريكي في الأقاليم ومِنها الإقليم الآسيوي بإنشاء أنظمة إقليمية جديدة تُكافئ الأنظمة الإقليمية القائمة هُناك، وينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة الجيوسياسي هو منع إقامة تكتُل اندماجي إقليمي آسيوي مُعادي لها ولاسيما أن القوى البازغة مُمكن أن تكون مُعارِضة للمصالح الأمريكية، وهُنا يكمن السر وراء انخراط الولايات المتحدة في شراكات إستراتيجية ذات طابع إقليمي جديد مع العديد مِن دول آسيا وغيرها"[١٢٠].

فالنهج الإقليمي الجديد والدعوة الأمريكية في عام ٢٠٠٠ لتقوية وتعزيز الآبيك ما هو إلا دافع أمريكي لإعاقة تلك القوى وبالتحديد دول شرق آسيا وتطويق نموها الاقتصادي

على نحوٍ لا يؤثر في مكانة الولايات المتحدة في الأسواق الإقليمية والعالمية التي انفتحت على مصراعيها أمام البضائع الآسيوية[١٢١].

وبذلك أخذت الولايات المتحدة تعمد على تقسيم العالم إلى أقاليم يتشكل في نطاقها نظُم إقليمية جديدة واضحة المعالم، وتعمل على ربط هذه الأقاليم والمنظومات والترتيبات الإقليمية الجديدة بعضها مع بعض الأخر، كالآسيان بالآبيك لإحكام هيمنتها على الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية وضبط التغيير إقليمياً فيها على نحوٍ يخدم مصالحها الحيوية[١٢٢]، وربط الإقليم الآسيوي على نحوٍ غير مُباشر وعبر اوراسيا مع الإقليم الأوربي فالأمريكي لتحجيم دوره السياسي وجعله غير ذي اثر[١٢٣]، ولاسيما أن التفاعُلات الإقليمية غدت تُعطى لها وزناً وقيمةً ومكانةً مِن التفاعُلات اكبر مُقارنةً بالتفاعُلات الدولية واخذ العالم يشهد بروز كيان دولي مُتعدد الأقاليم والترتيبات الإقليمية الجديدة بوصفه قلب (النظام العالمي الجديد) الذي هو قيد التشكيل[١٢٤].

والاهم مِن كُل هذا وذاك هو أن ظاهرة الإقليمية الجديدة تسير بتصاعد ملحوظ وليس بتراجع كما كان متوقعاً، وذلك التصاعد يسير باتجاهين؛ يتمثل الأول بمزيد من التركيز العالمي حول الكُتل التجارية القارية العظمى التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي والمُتمثلة بدول شرقي آسيا ومركزها اليابان، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومركزها الولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوربي ومركزها المانيا. مِما يؤكد سعي أعضاء تلك الكُتل، القبول بمبدأ المُشاركة الإقليمية لدعم نظرية الاعتماد والتعاون المُتبادل بِما مِن شأنه أن يجعل مِن تلك الكُتل مرحلة وسطية بين السياسات الاقتصادية القومية وبزوغ هيكل عالمي جديد تعدُدي[١٢٥]. فضلاً عما شهدته الدول النامية مِن انفتاح اقتصادي وبِما جعل مِن الدبلوماسية الاقتصادية أهم أدوات إدارة العلاقات الدولية، وظهور صِراع شمال– جنوب، شِمال– شِمال مِما يؤكد مع مرور الوقت صعوبة قيام النموذج أحادي القطبية. وهذا ما دفع الكثيرين للقول بأن العالم سيضم مُستقبلاً أحد عشر تكتلاً لها شأن على الصعيد السياسي والاقتصادي في النظام العالمي ومِنها؛ "كُتلة أمريكا الشمالية، والكُتلة الأوربية، وكُتلة أمريكيا

اللاتينية، والكُتلة الإفريقية والروسية والصينية والنمور الأسيوية"[١٢٦]. بل أن بعض المُفكرين الإستراتيجيين الأمريكان ذهبوا أبعد من ذلك ومِنهم(ريتشارد هاس)، بقوله: "إنَّ النظام الجديد يتجه نحو تغيير كبير يتجسد بنظام عدم الأقطاب إذ أن هُناك تعدُد في مراكز القوى مختلف عن التعددية القطبية التقليدية، ويتميز هذا النظام الجديد بصعود فاعلين غير الدولة القومية كتكتُلات الإقليمية الجديدة والشركات المُتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والمُنظمات غير الحكومية."[١٢٧].وهذا ما دفع (زبغنيو بريجنسكي) إلى المُطالبة بإعادة توزيع المسؤوليات على صعيد المُثلث الأوربي –الأمريكي– الآسيوي، وبذلك أخذت الإستراتيجية الأمريكية تسعى نحو التكامُل مع روسيا والقوى الأخرى بمنظومات الإقليمية الجديدة[١٢٨].

وعلى اثر ما سبق مِن قول؛ أدركت الولايات المتحدة حقائق التغيير التي أخذ يشهدها النظام العالمي وبروز قواه البازغة بتكتُلاتها الإقليمية الجديدة، على نحوٍ جعل دوائر فكرها الإستراتيجي تتعامل مع ذلك التغيير للقبض عليه. وهذا التغيير جعل الولايات المتحدة تعيد صياغة تفكيرها الإستراتيجي وتتبنى النهج الإقليمي الجديد والشراكات والتالفات الإستراتيجية، ولاسيما بعد أن أدركت بأن المكانة الراهِنة التي تحتلها كقطب مُنفرد على الساحة الدولية، إنما هو وضع مؤقت ومُتذبذب لِما تُعانيه مِن صعاب على الأصعدة كافة ومُستقبل يعتريه الغموض بسب شدة المُنافسة التي تواجهها من القوى البازغة كأقطاب غدا بمقدورها إقامة نظام مُتعدد الأقطاب وليس أحادي[١٢٩]. وقولنا هذا لا يأتي اعتباطاً إذا ما أخذنا بالاعتبار المؤشرات السالفة والآتية :

أولاً : الإستراتيجية الصينية وتوظيف التغيير

مِن الواضح أن تغيُر البُنية الهيكلية للنظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة قد حرر الحركة السياسية الخارجية للصين مِن جمُلة قيود كانت تُكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصاً جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا بعد أن أصبح لها القدرة على توظيف قوتها الشامِلة ولاسيما الاقتصادية، عِبر حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على طابعها الخاص

وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها واللازمة لإنجاحها، لِما لها مِن أهمية في بِناء مكانة الصين المُستقبلية في نِظام دولي أصبح يستند على أسُس ومُرتكزات اقتصادية وتكنولوجية في المقام الأول. الأمر الذي فرض على الصين إعداد العدة للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير[١٣٠]، ولاسيما بعد أن ملت الصين دورها ووظيفتها وأصبحت تبحث لها عن مكانة عالمية.

إذ على الرغم من غموض مواقفها في أعين أكثر المُتربصين بها يقظة وتنبهاً ونظامها الشمولي الصارم الذي تعيش فيه، غير أن دولة المليار ونيف استطاعت بفضل جهودها الرائدة مِن إدراك حقائق التغيير أعلاه، عِبر إدراكها بأنها لكي تكون قوى عظمى في العالم مِن الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا بُد مِن تقدُم الصين اقتصاديا والأخير لا يمكن تحقيقه مِن خلال القدرات التكنولوجية الحالية بل لا بُد مِن خروجها مِن العُزلة الدولي. والانفتاح على العالم ولاسيما الغرب، والإفادة مِن هذا الانفتاح في نقل التكنولوجيا تحقيقا لعصرنة البلاد. زد على أن الصين خارجياً عدت التغيرات التي حصلت في مسرح السياسة الدولية بمثابة فرصة تاريخية لإرساء مقدمات دور دولي يأخذ بالاعتبار مطامح الصين في أن تكون مركزاً دولياً تتلاقى عنده المطامح والسياسات والأدوار سواءً في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً. وأخذت الصين تبحث عن وسائل تزيد من فعالية دورها الدولي والبحث عن مكانة عالمية[١٣١].

وهذا جعلها تصوغ إستراتيجية دولية قائمة على استغلال وتوظيف طاقاتها البشرية مِما جعلها تُحقق مُعجزة اقتصادية جعلتها اليوم من أكبر المراكز الصناعية في العالم، فمنتوجاتها تغزو أسواق العالم ونموها الاقتصادي يرتفع وغدت تعتمد على قوة عسكرية نووية وتقليدية تتوطد سنة بعد سنة، حتى أصبحت ثالث أكبر قوة عسكرية في العالم. ولاسيما بعد تبنيها السياسات والبرامج الإستراتيجية ومسيرة الإصلاح والتحديث الاقتصادي التي تمكنها من الحفاظ على نجاعتها الاقتصادية المُتزايدة وبِما يُعزز مِن مكانتها الإقليمية والدولية في النظام العالمي[١٣٢]. وبالفعل هذا ما أثر عن نمو قوتها وتعاظم مكانتها السياسية والاقتصادية.

ولتحقيق تلك المكانة العالمية أيضاً وجدت الصين بأن التالف الإستراتيجي أفضل وسيلة، ولاسيما أنها أخذت تتوجس كثيراً مِن اليابان وانبعاثها كقوة عسكرية في هذا القرن، لأن هذا سيجعلها تتحالف مع الولايات المتحدة. لذا فان انتهاج للصين للتالف الإستراتيجي والانخراط في الإقليمية الجديدة ربما يُشجع اليابان للخروج مِن التحالُف مع الولايات المتحدة واللجوء للتعاون مع الصين(١٣٣). كما أن الانفتاح الصيني على العالم سيمنحها حوافز للمُشاركة البناءة في النظام العالمي. كما ولا يمكن تجاهُل إِقدام كُل من الصين وروسيا إلى إنشاء "مُنظمة شنغهاي للتعاون". لمواجهة الأخطار المُشتركة وتنمية التعاون الاقتصادي طويل الأمد الذي يرتب نهوض الصين بامتداد قاري أسيوي تتراحم فيه القوى العظمى الجديدة من الصين في أقصى الشرق إلى روسيا الامتداد الاوراسي غرباً الأمر الذي يطرح إمكانية ظهور اتجاه مُناهض بوضع الهيمنة الأُحادية وإعادة التوازن إلى العالم(١٣٤). مِما جعل المفكرون الأمريكان ينظرون بتوجس شديد للصين وهي تتقدم لموقع القوى العظمى المُنافِسة للولايات المتحدة في مرحلة مِن القرن الحادي والعشرين إذ أنها تملك الإمكانات الأكبر لذلك(١٣٥). فالصينيون اثبتوا؛ "إنهم أصحاب موقف مُتميز مِن حقائق التغيير الدولية كونهم أقاموا نموذجهم المادي على قواعد خاصة عِمادها التغيير والتطور المُستمر، لذا تراهم عندما يفكرون بشيء سرعان ما يقبضون على مستدعياته دفعةً واحدةً. وهذا ما جعلهم شديدي الاعتزاز بذاتيتهم وعنوانهم كأُمة مُستقلة بشرياً وحضارياً"(١٣٦).

ثانياً : الإستراتيجية اليابانية وتوظيف التغيير

لعل مِن أهم المُتغيرات التي انتهجتها الإستراتيجية الدولية، ولاسيما على صعيد توزيع مراكز القوة في العالم، تلك التي تكمن في بروز اليابان كقدرة اقتصادية وسياسية مُتميزة في السياسة الدولية مُقيمة بظهورها الراسخ دولياً الحجة على احتمالية التغيير وشروطها الكُلية لا الجُزئية. العسكرية فحسب. فكسالفتها، لم تدع اليابان حقائق التغيير التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة تمر مرور الكرام وتمر مِن تحت إقدامها، دون أن تصوغ نسق

أدائها وتفكيرها الإستراتيجي. فإذا كانت ثمانينيات القرن المُنصرم، قد وضعت حقيقة الصعود الياباني إلى قمة الهرم الدولي محل تفاؤل. فان التسعينيات مِن القرن ذاته والتي شهدت بِكُل تجلياتها اختبار حقيقياً للنظام الدولي برمته. قد جاءت بالعديد مِن المُتغيرات لاحتمالات مفتوحة بشأن دور اليابان الدولي، ولاسيما في ظل التوجه الصيني والروسي والأوربي حيالها. كما أن التطور الذي أصاب السياسة الخارجية الصينية بعد تفكُك الاتحاد السوفيتي عام١٩٩١ حرر السياسة الصينية نوعاً ما من قيود الإدارة الأمريكية(١٣٧).

وليس بإمكان احد أن ينكر أن القوة التجارية والصناعية والتكنولوجية الهائلة التي تمتلكها اليابان حالياً جعلتها تظهر بوصفها أقوى الكُتل الاقتصادية والتكنولوجية العالمية وتُعد القوى الصناعية الثانية في العالم. على نحوٍ حفز الدول على توسيع علاقاتها مع اليابان على أساس الاعتراف بدورها المُستقبلي علاوةً على قدرتها القيادية الهائلة لزيادة عمليات التنمية التحديث الاقتصادي(١٣٨) والانخراط معها في تكتُلات الإقليمية الجديدة. وذلك ما بات يؤهلها كي تتحول إلى قوة اقتصادية عظمى بالمعنى السياسي والعسكري، ولاسيما في ظل سعيها الحقيقي لاستعادة دورها في السياسة الدولية عن طريق قيامها بمهام حفظ السلم والأمن الدوليين ومطالبها الحثيثة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وإسهامها الكبير في منطقتها وترجمة قدراتها الاقتصادية والتقنية العملاقة إلى دور سياسي وإستراتيجي فاعل على نحوٍ جعلها أكثر انفتاحاً على دول الجوار كالصين وغيرها وتتألف معهم، هذا ما يعطيها قوة سياسية مُهِمة إلى جانب قوتها الاقتصادية وقدراتها العسكرية المُتقدِمة في النِظام العالمي وتغيير هيكليته الانفرادية(١٣٩). جاء هذا بعد إدراك الإدارات اليابانية أن تحفُز اليابان لأداء دور دولي اتساقاً مع مظاهر التغيير الدولي، لا يمكن أن تتم دون أن تطمئن لجوهر مكانتها الإقليمية ولاسيما مع الدول الآسيوية الطامحة لاكتساب القوة والنفوذ، والعمل على بِناء علاقات وثيقة معها. وعمدت إلى التعامُل مِنذُ بداية تسعينيات القرن العشرين مع المناطق الإقليمية القريبة والبعيدة بمنطق السياسة وبِمُدركات إستراتيجية بعيداً عن المصالح الاقتصادية الذاتية. لتدعيم أسلوب تعامُلها الخاص مع مُتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ولاسيما في ظل

تأثير العامل الاقتصادي والتكنولوجي. بيد أن اليابان أدركت أن تحررها مِن عُزلتها الإقليمية ومُمارسة دور إقليمي وبلوغ المكانة العالمية لا يمكن إتمامهم دون مُمارسة دور عالمي. وهذا ما جعلها تتبنى إستراتيجية دولية تقوم عل التالف الإستراتيجي مع القوى الدولية الصاعِدة مثل الصين وروسيا وأوربا .... الخ. في إطار عدم فسح المجال أمام الولايات المتحدة لتقويض فعلها الإستراتيجي. والإفصاح عن سلوك سياسي مؤثر تجاه التفاعُلات الدولية ولاسيما مع القوى الكُبرى. كجزء مِن إستراتيجية جعل الآخرين يلحقوا بها بدلاً من أن تلحق هي بهم، والعمل على بِناء أداء سياسي مُتميز[١٤٠].

مِن جانب أخر أخذت اليابان وضمن تحفزها للقيام بدور سياسي عالمي. تمدُ نظرها إلى المناطق الإقليمية ومِنها الشرق الأوسط الذي ترى فيه اليابان إحدى الأدوات المُهِمة لتمتين وضعها ليس كقوة اقتصادية كُبرى بل كقوة سياسية مُتطلعة، فهي الدولة الأولى في تقديم المُساعدات في الشرق الأوسط. وهكذا تكون اليابان قد نجحت في تحقيق بعض النجاحات على صعيد تقطيب الإقليم الآسيوي– الغربي لصالحها[١٤١].

ثالثاً : إستراتيجية روسيا الاتحادية والبحث عن التغيير لاستعادة المكانة المفقودة

مثلما أدركت الصين واليابان حقائق التغيير الدولية وسارعت في صياغة إستراتيجية دولية تتناسب مع حقائق التغيير. كذلك فعلت روسيا الاتحادية. إذ لا يمكن لأي باحث مُتتبع أن ينكر ما لروسيا مِن مكانة مُتميزة سِواءً بِما تحويه مِن قدرات مُتنوعة أو ما ورثته مِن ميراث سوفيتي أو ما تكتنزه حقائق أدائها الإستراتيجي مِن مسارات خبرة وأدوات تصرف ظلت لود اللحظة يافعةً وفاعلةً رغم ما تعانيه روسيا مِن مُشكِلات داخلية ونزعات انفصال وتحديات تدنٍ لمكانتها. بيد أنها لم تزل قوةً كُبرى، وذات إمكانات اقتصادية هائلة، وثاني قوى نووية في العالم، وتملك انتشاراً ونفوذاً استراتيجياً لا يستهان به في المُحيط الهادي والهندي وذلك ما جعل فرصة إقامة نظام مُتعدد الأقطاب جد مؤاتية[١٤٢]. ولأجل معاودة التأثير عمدت روسيا إلى بِناء إستراتيجية تفعيل مقصودة لسلوكها السياسي الخارجي لأداء دور مُعين تُرتب مِن

خلاله أوضاعها. ومِن ثُم الانطلاق لِمُمارسة دورها الدولي قوةً عُظمى لها مصالحها ومنزلتها ولاسيما أنها تعيش مرحلة تبدُّل إستراتيجي واضِحة لميكانيكية تعامُلها مع القضايا الدولية والإقليمية[١٤٣]. ولاسيما إذا ما علمنا أن روسيا استدارت في توجهاتها ايجابياً نحو الصين ونحو الهند وطرحت مُبادرة إقامة المُثلث الإستراتيجي التي ستأتي بثمارها ليس على الصعيد الآسيوي فحسب بل على الدولي أيضاً نظراً لِما ستؤسسه تلك الإستراتيجية مِن حلقةً مُهمةً لتأليف جبهةً صلدةً لا يمكن إغفال تأثيرها في مُقارعة السياسة الأمريكية بعصرها المُظلم واستعادة النفوذ أو المكانة الضائعة (المفقودة). ناهيك عن توجه روسيا نحو أوربا بالتزامن مع توجه أوربا لِمُساعدة روسيا عِبر شراكة إستراتيجية[١٤٤]. ناهيك عن توجه روسيا نحو اليابان وبِناء علاقات وثيقة معها لفك عزلتها وتأثيرها الدولي. فاليابان بمنظور روسيا قوة باسفيكية قوية في منطقة تعلق عليها روسيا أمالاً عريضة. وإنها حليف قوي للولايات المتحدة وإنها ليست قوة اقتصادية مُهِمة فحسب بل ذات ثقل سياسي، يمكن أن تصبح في نهاية المطاف فاعلاً سياسياً مُهماً في العالم[١٤٥]. فروسيا مُهتمة بأن تكون متواجدة في كل حدب وصوب ولاستعادة مكانتها أخذت روسيا تتبنى إستراتيجية تقوم على إقناع دول العالم أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين والقضاء على الهيمنة الأمريكية الأحادية دون مشاركة وتعاون الجميع ولاسيما بعد تغير إدراكها الأمني حيال مصالحها ودوائر فعلها الإستراتيجي. وصياغة إستراتيجيتها الدولية الجديدة على أساس "التالُف الإستراتيجي" الجامع لكل الأهداف والشامل لكل مظاهر الأداء السلوكي الروسي وقابلياته التنفيذية[١٤٦]، مِن خِلال المساومة في شؤون دورها الأوربي سِواء حيال الناتو أو منطقة البلقان.والتفاهم في مناطق النزاعات والأزمات المُختلفة التي يشهدها العالم ولاسيما في الشرق الأوسط وأفريقيا.

لذا فان روسيا أصبحت مُعنية بأن لا تترك فراغاً سياسياً دون وظيفة تضيف لدورها هيبة. بيد أن عليها عدم إغفال قدراتها والإفصاح عنها والقدرة على توظيفها وصياغتها أي تحديد تأثير التغيير عليها أو تسويقها في ظروف مُتغيرة. أي أن معيار الفعالية ينبغي أن لا يُغفل، ولا بُد لها مِن اكتساب القدرة الفائقة في التعامل مع حقائق التغيير ومطالب المُجتمع

الدولي ولاسيما قواه الغربية. وهكذا يبدو أن خيار التآلف الإستراتيجي بالنسبة لروسيا خياراً عاماً شامِلاً. تمر عبره مطامح روسيا في العودة إلى المُجتمع الدولي ليس كمتسول بل كشريك. في ظل تعدُدية قطبية توازن روسيا بمقتضاها مصالحها في الغرب بالسعي للتقارُب مع الشرق.

رابعاً : الاتحاد الأوربي والبحث عن التغيير

مِن نافلة القول؛ بأن الاتحاد الأوربي يجسد قوى إقليمية في الإطار الأوربي لا يستهان بها البتة ومِن القوى المُرشحة للعب دور القوى العظمى مُستقبلاً في إطار نظام دولي جديد. ولعل السؤال هُنا، ما هو المستوى الذي وصل إليه الاتحاد الأوربي، إذ تتصاعد الدعوة بين الباحثين والسياسيين الأميركيين للحذر منه مُستقبلاً؟.

وعلى الرغم مِن وجود العديد مِن المعوقات التي بإمكانها أن تُعيق الدور الأوربي في إقامة نظام دولي جديد يكون فيه عنصراً فاعلاً ومؤثراً. فأن الاتحاد الأوربي ودوله يمتلكان مِن المقومات ونقاط القوة التي تُمكن من إبراز نِظام مُتعدد الأقطاب وأن المُستقبل رهن بتوظيف دول أوربا لهذه المقومات بِما يمكنُها مِن العمل بحرية أكثر وفاعلية أقوى.. ومِن ذلك المقومات الجغرافية والبشرية. إذ يمتد الاتحاد الأوربي على رقعة جغرافية تبلغ نحو (٤,٣٢٤,٧٨٢) كيلومتر مُربع، وهي تزيد على مساحة الولايات المتحدة، ويبلغ عدد سُكان دول الاتحاد بدوله السبع والعشرين (٤٩٩,٠٢١,٦٥١) مليون نسمة (حسب تقديرات عام ٢٠٠٨)، ويمتازون بمستوى تعليم وتدريب عاليين (تبلغ نسبة المُتعلمين في دول الاتحاد نحو ٩٧,٦٠%)، مِما جعله يتفوق سكانياً على الولايات المتحدة ويُشكل ثاني أكبر قوة سكانية في العالم بعد الصين[١٤٧]. وكذلك المقومات الاقتصادية، إذ يمتلك الاتحاد الأوربي لقدرات اقتصادية وتجارية وتقنية ضخمة لها وزنها وثقلها الكبير التي تؤهله ليكون أكبر قوة اقتصادية عظمى في النظام الدولي، إذ يُعد أكبر تكتُل اقتصادي تجاري في العالم، فهو يحتكر(٣٧%) مِن التجارة العالمية مُقارنةً مع (١٦,١٥%) للولايات المتحدة و(٩,٦%)

لليابان و(٣٧,١١) لبقية دول العالم لعام ٢٠٠٢(١٤٨). أما مِن حيثُ الإنتاج فان إنتاج دول الاتحاد الأوربي يُعادل الإنتاج الأميركي، بل أن ألمانيا لوحدها أخذت تتفوق على الولايات المتحدة، وان سبعة مِن عشرة دول تتقدم التجارة العالمية هي دول أوربية. وهُناك أربع دول أوربية كبيرة هي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا تُمثل نصف عدد أعضاء مجموعة الثمانية للدول الصناعية الكُبرى، (الأربعة الآخرون هُم الولايات المتحدة وكندا وروسيا واليابان).فأوروبا اليوم هي القوة الاقتصادية التي تكتب القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين(١٤٩). وأصبح الاتحاد بقيادة ألمانيا وفرنسا قوة سياسية واقتصادية وعسكرية لا يستهان بها. كما يتمتع بإمكانات ومقومات عسكرية كبيرة جعلته عملاقاً عسكرياً يمتلك قدرات مساومة للقدرات الأمريكية لا بل قد يتفوق عليها مُستقبلاً وتمتاز صناعاتهُ العسكرية بتطورها التكنولوجي(١٥٠). ولا شك أنه إذا ما اقترنت تلك الإمكانيات بإستراتيجية أمنية مُشتركة مُتماسكة ومُتحررة مِن التبعية للمضلة الأمنية الأمريكية ومدعومة بصوت سياسي– دبلوماسي موحد، فأن أوربا ستصبح قلب العالم وقوة عالمية عظمى يُشهَّد لها بأنها قادرة على تغيير موازين القوى في النظام الدولي(١٥١). وانطلاقاً مِن حقائق التغيير التي غدا يشهدها النظام الدولي مِنذُ انهيار الاتحاد السوفيتي، وانطلاقاً من إبقاء أوربا تحت التبعية الأمريكية. برز طموحاً أوربياً لإقامة قوة دفاعية مُشتركة بعيداً عن الناتو وعن السيطرة الأميركية، ولا شك أنه إذا ما تحول الطموح الأوربي إلى واقع فسيكون عامِلاً مُهِماً مِن عوامل التغيير في النظام الدولي. لذلك تبقى القوة العسكرية مهما كانت حجمها وعددها وقوتها أيضاً هي الذراع القوي للاتحاد والتي يجب على الدول الأعضاء أن تعمل على زيادة التركيز على الدور العسكري للاتحاد وبالأخص على ألمانيا. ناهيك عن سعي الدول الأوربية ولا تزال إلى تحقيق التكامُل السياسي والوصول إلى الوحدة السياسية مِن اجل تحقيق استقلاليتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية والتخلص مِن تبعيتها للولايات المتحدة في تلك المجالات، وصولاً إلى أداء دور أكثر فاعلية في النظام الدولي.

مِما تقدم يبدو؛ بأن الاتحاد الأوربي قد نجح إلى حدٍ كبير في تحييد مُشكلاته الداخلية لصالح المجموعة الاتحادية، وتأتي الدعوة الأوربية للمُشاركة في التعامُل مع القضايا الدولية ورفض فكرة التبعية التي حاولت الإدارات الأميركية المُتعاقبة تثبيتها، لتنسجم مع محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق (باراك اوباما) لطرح قضية الشراكة والتعاون الدولي عامِلاً ضرورياً لاسترضاء الحليف الأوربي وعدم ابتعاده عن الفلك الأمريكي.

ولا يختلف اثنان في أن كُل ما تقدم ذِكرهُ جعل (باراك اوباما) يدرك حقائق ذلك التغيير جيداً. مِما دفعه– جرياً مع مسعاه لاستعادة المكانة الأمريكية عالمياً بعد أن أصابها التراجُع– إلى جعل إستراتيجية الانخراط والحوار مع أنظمة غير صديقة إحدى السياسات التي تتميز بها رئاسته. إذ حاول إعادة ضبط العلاقات الأمريكية مع روسيا، وسعى إلى إقامة علاقات أفضل مع الصين، والانخراط في مفاوضات مُباشرة مع كوريا الشمالية. زد على إعلانه إنهاء حملة"الحرب على الإرهاب". ويرجع هذا التطور الايجابي في جزء منه، إلى تغيير أسلوب (اوباما) في التفكير والقيادة سعياً مِنه لإنجاح إستراتيجية الحوار[١٥٢].

وبالمُحصِلة نقول؛ إنَّ مكانة أية دولة تنطوي على إحساس بمفهوم الالتزام والمسؤولية فالدولة ذات المكانة العُليا تشعر بأنها دولة قائدة وملزمة بالقيام بالأعباء كافة التي تفرضها عليها مكانتها تلك بشكلٍ يدفعها إلى تبني إستراتيجية دولية وفق هذا المُعطى.أما إذا تضاءلت مكانة الدولة بسب تغيير ما، فإنه لابد أن يحدث تراجع مماثل في التزاماتها المُتعلقة بدورها القيادي في بيئتها سِواء أكانت دولية أم إقليمية كما حدث بالنسبة لبعض الدول الأوربية أعقاب الحرب العالمية الثانية وهذا ما دفعها إلى الاستدارة (١٠٠ درجة) في إعادة صياغة إستراتيجيتها الدولية بِما يُناسب إمكاناتها وأهدافها التي بدت محدودة توافقاً مع التغيير الذي حل في مكانتها.

ومِن نافِلة القول؛ إنَّ الاندماجية والتكامُلية التي تحدث على المستوى العالمي والإقليمي سوف يكون مِن شأنها تدعيم نظام القطبية التعددية بِحكم أنَّ التنافُس في المجال الاقتصادي هو الذي سيُحدد مُستقبل القوة في النظام العالمي، ولاسيما وأنَّ العالم يتحول

بسرعة إلى الاندماج تحت تأثير العولمة الاقتصادية وتكنولوجية الاتصال السريع وفي عالم مُندمج كهذا سيتغير أساس القيادة مِن السيطرة إلى العمل لحساب الآخرين وفي خدمتهم. وفي هذا العالم تبرز أهمية القضايا الاقتصادية والثقافية أكثر مِن القوة العسكرية.

الخاتمـــــة

تبعاً لِما ذكر سابقاً في متن الدِراسة ولِما احتوته مِن مفاهيم ومُصطلحات وما سطرته من عناوين، نقول؛ أنه ليس من السهولة بمكان حسم رأي ثابت بخصوص التغيير وإشكالية حدوثه. فالتغيير مُرتبط دائماً بزمن يُحدد فروضه، مثلما يرتبط في اغلب حالاته بتوافر بديل تعمل الظروف السابقة للتغيير على تسويغه مثلما تعمل عناصر ومُفردات التغيير ذاته على إنضاجه في فترة أخرى. ولهذا اختلفت الآراء بشأن تفسيره.

ومِن ضمن ما تم الخروج به مِن استنتاجات؛ بأن التغيير يعتمد في وجوده على مجموعة مِن المؤثرات أو المتغيرات التاريخية، والجُغرافية، والاقتصادية، والتكنولوجية. وغيرها التي تعين مساره وعلته والتي تُجسد مُتغيرات القدرة على توظيف القوة بمستوياتها كافة. وان تفاعُل تلك المُتغيرات– تُحدد طبيعة عناصر القوة التي تتمتع بها الدولة أو الإقليم، ثُم تحديد مستوى المكانة عالمياً أو إقليمياً أو دون ذلك. وهي التي توضح العلاقة بين مكانة التغيير في إستراتيجيات القوى الكُبرى. ومِن خلال ما ورد، يبدو أن النظام الدولي، وتبعاً لمُتغيرات كثيرة تفاعلت ومِنذُ عام ١٩٨٥ ومِنها "سقوط الأنظمة الشمولية في أوربا الشرقية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة دولةُ عُظمى، وظهور تكتُلات اقتصادية إقليمية جديدة، والتراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية. واتساع نطاق تدخل المُجتمع الدولي في الشؤون الداخلية تحت مسوغات شتى.. فضلاً عن إفرازات العولمة بإشكالها كافة. والتي تصاعدت وتسارعت باتجاه تكوين وإرساء شمولي للتغيير تلون وتبلور تبعاً لمجرياتها لا بل غدت تلك المُتغيرات دالة لمكانة التغيير في استراتيجيات قوى دولية عديدة ودالة لما سيكون عليه شكل النظام الدولي.

وعليه، توجه النظام الدولي نحو المزيد من المؤسسية وتوسيع الهياكل فوق الدولية التي أخذت تضمُ تكتُلات اقتصادية وتجارية إقليمية جديدة على أساس الجغرافية والاقتصاد معاً تفادياً للانتقائية والتهميش المقصودين من جانب الولايات المتحدة. وكذلك رداً فاعلاً على ما تعمد إليه الأخيرة مِن إبقاء شروط احتكار النفوذ لوحدها. أخذت القوى الكُبرى تتبنى

إستراتيجيات دولية جديدة معظمها يدور حول الانخراط في تكتُلات الإقليمية الجديدة والتالفات والشراكات الإستراتيجية استجابة لحقائق التغيير الدولية. فلقد تبين بوضوح أن النظام الدولي مُقبِل وبجد على تغير كبير في هيكليته بعد الاقتناع السائد بأن الولايات المتحدة أخذت تفتقر إلى القاعدة السياسية المحلية والدولية اللازمة لإقامة عالم أُحادي القطب.

وأخيراً لا آخراً وهذه محصلة الأقوال؛ أنه بدأ جلياً بأن الولايات المتحدة الأمريكية مدعوة في ظل حركة التغييرات الكبيرة التي أخذ العالم والنظام الدولي يشهدها بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى التخلي عن إصرارها في الاعتداد بالروح الأمريكية والمُكابرة على أساس كونها القوة الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة. لصالح بِناء شروط تفاهُم جديدة مع القوى الكُبرى، ولها في ذلك فائدة قبل غيرها.

الهـــوامـــش و المصـــــــادر

(١) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية (٨٤).

(٢) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ج٢، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠٢، ص١٧٨.

(٣) محمد بن أبي بكر الرازي، مُختار الصحاح، دار الرسالة ، الكويت،١٩٨٧، ص٦٣٠.

(٤) روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، دار النضال،بيروت،١٩٩٠، ص١٧٧.

(٥) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٠، ص١٥٦.

(٦) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،١٩٩٨، ص٤٢.

(٧) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٧، ص٨٤.

(٨) منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير "مُقاربة في المُقدِمات"، مجلة قضايا سياسية، العددان٢١ و٢٢، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٠، ص٣.

(٩) مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد: الواقع والتوقع، مجلة دِراسات وبحوث الوطن العربي، العدد١٦، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المُستنصرية، بغداد، آذار ٢٠٠٥، ص ص٢–٣.

(١٠) سهيل إدريس، المنهل: قاموس فرنسي– عربي، ط١، دار الآداب، بيروت،١٩٩٨، ص١٧٩.

(١١) حول تلك المفاهيم وللاستزادة منها انظر:

Munir Baalbaki, Al-Mawrd Al-Hadeeth, A Modern English-Arabic Dictionary, Dar El-ILm Lil-Malayen, Lebanon, 2010, P.208 .

(١٢) عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظُم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، دار الكتب العلمية، بغداد،٢٠١١، ص١٦.

(١٣) منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي، مُحاضرات مُلقاة على طلبة مرحلة الدكتوراه، قسم الإستراتيجية، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢.

(١٤) إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، ط١،مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس،١٩٩٥،ص١٢٢.

(١٥) هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩، ص٥٨.

(١٦) نقلاً عن: كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ط١، ترجمة محمود نافع ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٨٢، ص٣١.

(١٧) نقلا عن: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة،بيروت،١٩٧٢،ص ٤٦.

(١٨) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة،بغداد،١٩٩١، ص٣٨٨.

(١٩) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمّان،٢٠٠٠، ص٣٠٦.

(٢٠) نقلاً عن: حافظ علوان، المدخل إلى علم السياسة، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٢.

(*) تعني إدارة التغيير عموماً استثمار الموارد المُتاحة لتحقيق الأهداف المرصودة بكفاءة عالية وفاعلية، ذلك الاستثمار الذي يبدأ مِن تشخيص حالة التغيير مروراً باتخاذ القرار الرشيد وانتهاء بالرقابة الهادِفة إلى بِناء صورة مِن التحقُق المُستمر لضبط تداعيات حالة التغيير. انظر : منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢١) منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٢) منعم صاحي العمار، التغيير والإستراتيجيات الدولية ، مُحاضرات مُلقاة على طلبة مرحلة الدكتوراه ، قسم الإستراتيجية ، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد ، العام الدراسي٢٠١١/٢٠١٢.

(٢٣) منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص٨-٩.

(٢٤) عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظُم السياسية العربية وتحديات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(25) *Yves Lacoste, La Geographie, Abord A Faire La Guerre Et La Decouverte ,France, PUF ,1985, P.10.*

(٢٦) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص١٠٠.

(٢٧) نقلاً عن: دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر ، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٠.

(٢٨) نقلاً عن: بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٦٦،ص٦٤٨.

(٢٩) نقلاً عن: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥، ص١٣.

(٣٠) نافع القصاب(وآخرون)، الجغرافية السياسية، ط١، دار الكتب ، بغداد،١٩٨١، ص١٣٨ وما بعدها.

(٣١) نقلاً عن : محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٣٢) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٣٣) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٩، ص٨٠.

(34) Richard Younges, Europe's Uncertain Pursuit of Middle East reform, Washington, Middle East Series, No. 45, June 2004, P.2-18.

(35) Zbigniew Brzenishiki, The Grand Chessboard American Primacy and Its Geosivategic, Imperatives, U.S.A, 1997, P.38.

(٣٦) انظر: دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، دار الطليعة،بيروت،١٩٧٧، ص٣٠ وما بعدها. كذلك انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥ ، منشورات ذات السلاسل، الكويت،١٩٨٧، ص١٧٤.

(٣٧) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط١، المكتبة الأكاديمية للنشر، مصر، ٢٠١١، ص٢٥٥.

(38) K. Lepor,After the Cold War, Essays on the Emerging World, University of Texas, U.S.A,1996, P.181.

(٣٩) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة، جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص١٨٥.

(٤٠) مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دِراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٦٥– ١٦٦.

(٤١) ظافر حمدي كنعان (مُحرِراً)، هموم اقتصادية عربية: التنمية– التكامُل– النفط– العولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص١٠٨.

(٤٢) برادلي أ. تايلر، السلام الأميركي والشرق الأوسط : الإستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد١١ أيلول، ط١، ترجمة عماد فوزي شعيبي ، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠٤، ص١٠–١٣.

(٤٣) بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص ص٥٢٩–٥٣٠.

(٤٤) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة فؤاد شاهين، مركز الإنماء القومي، بيروت،١٩٩٣، ص١٧.

(٤٥) ريتشارد نيكسون، مُذكرات الرئيسي نيكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة سهيل زكار،دار حسان للنشر، دمشق،١٩٨٣، ص٢٨٦.

(٤٦) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، الترجمة بلا، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٦٢.

(٤٧) توماس كوترو وميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد والعشرين: أين أصبح العالم الثالث؟، ترجمة نحلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،١٩٩٥، ص١٩٨.

(٤٨) انظر: لستر ثرو، مُستقبل الرأسمالية، ترجمة السيد عطا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٥، ص١٩٠. كذلك انظر: بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر، عمان،١٩٩٢، ص ص٣٦٥–٣٦٧.

(٤٩) للاستزادة انظر: مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة: العراق أنموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٠.

(٥٠) حسيب عارف العُبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية القانون والسياسة، جامعة بغداد،١٩٨٣، ص١٠٤.

(51) Michael Ohanlon, hard Power: the New Politics of National Security, Basic Books, 2006, P.P.22-23.

(٥٢) محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،ج١،ط١،دار البيارق،بيروت،١٩٩٣،ص١٧

(53) Ernst Hass and Whiting Allen, Dynamics of International Relations, Mc Grow-Hill Book Company, New York, 1956, P.107 .

(٥٤) كاظم هاشم نعمة، دِراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٤.

(55) Daniel J. Kaufman and (Others), Understanding International Relations, The Value Of Alternative Lenses, 4th Edition, Binder, RR. Donnelly of Son's, 1999, P.57 -64.

(٥٦) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، نحو إطار نظري للمفاوضات الدولية "المفهوم والمقومات الأساسية"، مجلة قضايا سياسية، العدد١، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٢، ص٢٣.

(٥٧) تيري ل.ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية. منطق الحكُم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكِتاب العربي، بيروت،٢٠٠٩، ص٤٧٠.

(٥٨) نقلاً عن:كريس براون، فهم العلاقات الدولية،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي،٢٠٠٤،ص٥٢.

(59) Kurt Campbell, hard Power: The New Politics of National Security, Basic Books, 2006, P.21-23 .

(٦٠) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسن حيدر،دار العويدات للنشر والطباعة، بيروت،٢٠٠٦، ص ص١٢٠–١٢١.

(٦١) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٨٧،ص ص١٤٨–١٤٩.

(62) Richard Rosecrance, International Relations : Peace and War, New York, Mc Grow Hill Book Company, 1973, P. 230-231 .

(٦٣) هنري كسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ط١، ترجمة حازم طالب مشتاق، الدار العربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧، ص٦٠ وما بعدها. كذلك: نعوم

تشومسكي (وآخرون)، حرب العالمين الأولى،ط١،ترجمة صبحي الحديدي، دار قرطبة للنشر والتوثيق، قبرص،١٩٩١، ص١٥–١٧.

(٦٤) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٨٧ وما بعدها.

(٦٥) منعم صاحي العمار، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما (الولايات المتحدة أنموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد١٦، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٩، ص٩.

(٦٦) جيهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامُل معها في ظل العولمة، مجلة المُستقبل العربي، العدد٢٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز٢٠٠٣، ص١١٨.

(٦٧) منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٦٨) عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظُم السياسية العربية وتحديات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٦٩) نعوم تشومسكي، النزعة العسكرية الإنسانية الجديدة، ط١، ترجمة أيمن حنا حداد، دار الآداب للنشر، بيروت،٢٠٠١، ص١٢٣.

(٧٠) للاستزادة عن هذا الموجة انظر: الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ط١، ترجمة عصام الشيخ، الدار الجماهيرية، ليبيا،١٩٩٠. كذلك: الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة،ط٢،تعريب فتحي بن نشوان، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس،١٩٩٦.

(٧١) أسامة الخولي(مُحرراً)، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٨،ص٧٩.

(٧٢) إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان،٢٠٠٩، ص١٥.

(٧٣) غريغوري كلارك، الاقتصاد العالمي: نشأته وتطوره ومستقبله، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩، ص١٨٥–١٨٨.

(٧٤) وليد عبد الحي، الدراسات المُستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للتوزيع والنشر، الجزائر، ١٩٩١، ص١٠٧.

(٧٥) عبد الرحمن عزي، الثقافة وحتمية الاتصال، مجلة المُستقبل العربي، العدد٢٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول٢٠٠٣، ص٢٣.

(٧٦) فاطمة الزهراء سالم محمود، أثر المعلوماتية في تفعيل الدور التنموي للبشرية، مجلة المُستقبل العربي، العدد٣٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب٢٠٠٩، ص٤٩.

(٧٧) أوريد شينكار، العصر الصيني، ط١،ترجمة سعيد الحسينة، الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي، بيروت–القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٧٠–١٧٢.

(٧٨) جيمس بيكر، الدبلوماسية والسياسة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٩، ص ص٢١٠–٢١١.

(٧٩) للاستزادة انظر: فكرت نامق عبد الفتاح العاني، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية١٩٥٣–١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨١.

(80) Carl Fredric,Foreign Policy in the Making, U.S.A, 1983, P.50.

(٨١) كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي، الدار المصرية، القاهرة،١٩٨٧، ص٣.

(٨٢) هانز مورجنثاو، السياسة بين الأمم: الصِراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة خيري حماد، ج١،ط١، الدار القومية، القاهرة،١٩٦٢، ص٦٠.

(٨٣) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المُعاصرة: دِراسة في النماذج والنظريات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٩٦.

(84) Joel Samuel Migdal, State Power and Social Forces, Cambridge University Press, U.S.A, 1994, P.158.

(٨٥) لويد جنسن،تفسير السياسة الخارجية،ترجمة محمد السيد سليم، بلا، السعودية، ١٩٨٩، ص٦٠–٨٠.

(٨٦) احمد داؤد اوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط١، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات،بيروت– قطر، ٢٠١٠، ص٤١.

(٨٧) اندريه بوفر،بِناء المُستقبل، تعريب أكرم ديري، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت،١٩٧٦، ص٧٦.

(٨٨) مايكل كاريذرس، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة(٢٢٩)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٩٨، ص١٥٣ وما بعدها.

(٨٩) وجيه كوثراني، صِدام الحضارات أم إدارة الأزمات في الغرب وبقية العالم: بين صِدام الحضارات وحِوارها، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص٨٩ وما بعدها.

(90) Andrew Moravcsik : Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, International Organization, Vol. 51, No. 4, Autumn 1997, P.513–515.

(٩١) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة(١٤٧)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٩٠، ص١٤–٣٠.

(٩٢) اليسون ج. ك. بيلز، عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً، في: مجموعة باحثين، التسلُح ونزع السِلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ط١، ترجمة عمر الأيوبي (وآخرون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٥.

(٩٣) انظر: زبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القّوة العظمى الأميركية، ط١، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٧، ص ص٥١–١١١.

(٩٤) كلايد بروستوفتر، الدولة المارِقة: الأحادية الأمريكية وإخفاق النوايا الحسنة، تعريب فاضل جتكر، الحوار الثقافي، بيروت،٢٠٠٣، ص٢٤٢.

(٩٥) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة: صعود أم انحدار، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة،٢٠٠٨، ص٢٢١.

(٩٦) نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ط١، دار الكندي، الأردن، ٢٠٠١، ص ص٢٨–٢٩.

(٩٧) زبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية.، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٧–١٩٨.

(٩٨) كاظم هاشم نعمة، سياسة الكُتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا،١٩٩٧، ص١٥١–١٥٦.

(٩٩) جوزيف ستيغليتز، السقوط الحرَّ: أمريكا والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي، ترجمة سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١١، ص٣٦٥. كذلك انظر: وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد،٢٠١٢، ص١٦٠.

(١٠٠) هاني الياس خضر الحديثي ، مُنظمة آسيان " نشوئها– تطورها– علاقاتها الإقليمية والدولية"، مجلة المرصد الدولي، العدد٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٩.

(١٠١) نقلاً عن: وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد،ط١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠١، ص٨.

(١٠٢) تشارلز كوبتشان ، الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه: شُركاء أم مُتنافسون؟، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠٨، ص٢١.

(١٠٣) بهجت قرني(وآخرون)، العولمة والنظام الدولي: جدلية اللحظة الراهنة (مائدة مُستديرة)، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، يناير٢٠٠٩، ص١٠٦-١٠٨.

(١٠٤) نقلاً عن : السيد أمين شلبي ، الولايات المتحدة.، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٢١-٢٢٢.

(١٠٥) نقلاً عن: فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٢٥٣-٢٥٤.

(١٠٦) مظفر نذير الطالب ، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد : الواقع والتوقع ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

(١٠٧) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكُبرى: الأولية الأمريكية ومُتطلباتها الجيوستراتيجية، ط٢، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر، عمان،٢٠٠٧،ص ص٣٩-٤٠.كذلك انظر: كونداليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، ط١، دراسات عالمية(٧٧)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ص٧-٣٢.

(١٠٨) ميخائيل جورباتشوف، النظام العالمي الجديد، ط١، سلسِلة مُحاضرات الإمارات(٢٤)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،١٩٩٨، ص ص١٢-١٣.

(١٠٩) للاستزادة عن هذه التالفات الإستراتيجية، انظر: منعم صاحي العمار، نحو عالم مُتعدد الأقطاب، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد١٦، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

(١١٠) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية بين ظاهرة التجديد ومُستدعيات التحرج، أوراق إستراتيجية، العدد١٠٩،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٢، ص٢. كذلك انظر: منعم صاحي العمار، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١١١) منعم صاحي العمار، الأمن الآسيوي. بين التحفُز نحو التكون والقيد الأمريكي الصلد، أوراق إستراتيجية، العدد١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، أيار١٩٩٩، ص٢.

(١١٢) صاموئيل هنتغتون، صِدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ط٢، ترجمة طلعت الشايب، الجزائر،١٩٩٩،ص٢١٢.كذلك انظر: أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ط١، ترجمة بوش كامل ديب وهاشم حمادي، دار المركز، دمشق،٢٠٠٧، ص٣١٢.

(١١٣) منعم صاحي العمار، نحو نهج بحثي جديد لِمُكافحة الإرهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد١٤، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٩، ص٨–١٢. كذلك انظر : منعم صاحي العمار، الجدل الأكاديمي يغزو الساحة الأمريكية لا.. للتفرد والهيمنة نعم.. للمُشاركة والإنصاف، أوراق إستراتيجية، العدد٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران١٩٩٩، ص٢.

(١١٤) باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم آسيا– الباسفيك وآفاقه المُستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠١، ص ص١٠٥–١٠٦.

(١١٥) محمد محمود الإمام، تجارب التكامُل العالمية ومغزاها للتكامُل العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤،ص١٣١.

(١١٦) محمد عبد الشفيع، أبحاث في النظام العالمي،ط١ئمركز المحروسة للبحوث،مصر،٢٠٠٢،ص٣٠٨.

(١١٧) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكُبرى: الأولية الأمريكية ومُتطلباتها الجيوستراتيجية، ط٢، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ص٢١٢–٢١٣.

(١١٨) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية وجدلية المواجهة "دراسة في صور المقاومة"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد٤٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٢، ص٦.

(١١٩) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين؟،ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠٠٣،ص ص١٠٨–١٣١.كذلك: محمد السيد سليم، القضايا الإستراتيجية العشر الكُبرى في جنوب آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد١٧٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة،٢٠٠٩، ص٧٦.

(١٢٠) نقلاً عن : منعم صاحي العمار، نحو عالم مُتعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(١٢١) خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١، ص٣٢.

(١٢٢) كارل ن. ديغلر، الانطلاق مِن الماضي: القوى التي شكلت أمريكا الحديثة، ط١، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٧٩. كذلك: صبري فالح الحمدي، دراسات في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٠٧.

(١٢٣) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط١، دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص٣٥-٤١.

(١٢٤) غسان العَّزي، سياسة القوة: مُستقبل النظام الدولي والقوى العظمى،ط١، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت،٢٠٠٠، ص١٦١.

(١٢٥) عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات مُتعددة الجنسية والعولمة،ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٧ وما بعدها.

(١٢٦) محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومُستقبل النظُم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول ١٩٩٩،ص ص٤٥-٤٦.كذلك انظر:مظفر نذير الطالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد،مصدر سبق ذكره،ص١١.

(١٢٧) نقلاً عن: محمد السيد سليم(مُحرراً)، آسيا والتحولات العالمية، ط١،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،١٩٩٨، ص١٣٥.

(١٢٨) نقلاً عن: ف. كرلوف، إمبراطورية كُل الأرض أو خفايا "النظام العالمي الجديد"،ترجمة مُنتجب يونس، دار علاء الدين للنشر، سوريا،٢٠٠٧، ص٤٤٢.

(١٢٩) زبغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ط١، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٨، ص ص١٣١ وما بعدها.

(١٣٠) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات إستراتيجية، العدد٤٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص١٦.

(١٣١) منعم صاحي العمار، نحو عالم مُتعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.

(١٣٢) دانييل بورشتاين وأرنيه كيندا، التنين الأكبر، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠١، ص٣٦. كذلك انظر: خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط١، دار الجليل، دمشق، ١٩٩٦ ، ص١١٠.

(١٣٣) منعم صاحي العمار، نحو عالم مُتعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(١٣٤) حسين معلوم، الشرق الأوسط على خارطة توسع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران١٩٩٧، ص٩٠.

(١٣٥) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية .؟، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤

(١٣٦) منعم صاحي العمار وسرمد زكي الجادر، الصين: القوة التي لا ترى غير ذاتها، مجلة قضايا سياسية، العدد١٣، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٨، ص ص٧–٨.

(١٣٧) منعم صاحي العمار، نحو عالم متُعدد الأقطاب، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(١٣٨) نسرين حكمي، اليابان وإستراتيجية القوة، ترجمة كمال السيد، ط١، دار الحق للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢٩.

(١٣٩) مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المُعاصِرة: الدروس المُستفادة عربياً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢، ص١٨٨.

(١٤٠) مروان سالم العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دِراسة في التأثير والتأثر، دار السنهوري للنشر، بيروت،٢٠١٧،ص٣٠٢–٣٠٦.

(١٤١) المصدر نفسه، ص٣٠٧.

(١٤٢) هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٣، ص٨٣.

(١٤٣) مروان سالم العلي، الإقليمية الجديدة والنظام الدولي.، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٨–٣١١.

(١٤٤) التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٨–٢٠٠٩، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،٢٠١٠، ص٤٦–٥٨.

(١٤٥) فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٧، ص١٧٤.

(١٤٦) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية بين ظاهرة التجديد .، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٤٧) مارتن هولاند، الاتحاد الأوربي والعالم الثالث، ترجمة صالح فرحان، وزارة الثقافة،دمشق،٢٠٠٦، ص٧. كذلك: كوثر الربيعي ومروان سالم العلي، مُستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الاتحاد الأوربي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٦، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠١٢.

(١٤٨) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، الأُمم المُتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص١٨٤.

(١٤٩) بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق، عمان،١٩٩٢، ص٣٢٥.

(١٥٠) فيليب جوردن، أوربا وبِناء قوة عسكرية، مجلة قضايا دولية، العدد٤٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠١، ص٤٥.

(١٥١) ليون هادار، عاصِفة الصحراء: فشل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ترجمة سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٢٧.

(١٥٢) تشارلز إيه. كوبشان، نتائج ملموسة لسياسة "محاورة الخصوم" إستراتيجية اوباما الخارجية. هل أينعت؟، مجلة أفاق المُستقبل، العدد٧، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، سبتمبر/أكتوبر ٢٠١٠، ص١٧.

The Change Status of International Strategy: The Comprehensive American Strategy as a Model

Assistant Lecturer. Marwan Salem Al Ali
College of Political Science - University of Mosul

Abstract

Keeping an eye at the change movement for those who are pursuing the pace of international politics, especially the strategic academics and thinkers, is undoubtedly the first task for understanding for the world is undergoing changes that lead to some kind of alterations. As change is the feature of all ages by means of which great results happened. As change depends on a set of historical, geographical, economic, technological and other variables that detect its pace and defect materializing the capacity of investing the power of all levels. It is illustrating the relationship of the status of change in great powers' strategy .

If we have a closer look at the political history for international system, we will find that there are constants outlining the process of change throughout the rising of international powers and the degeneration of other powers. In a way that, sorted off great powers having the ability to employ their comprehensive strength and to figure out new international strategies along with the facts of change and its investment such as the Russian, European, Chinese and Japanese strategy .

When we read American strategic thought from the end of the Second World War to nowadays, we will find that this thought is characterized by awareness and a comprehensive view in terms of goals and interests. In a way that drives the United States to adopt a comprehensive strategic thinking approach to ensure its global position especially upon witnessing the change realities of global system and the emergence of its power with its new regional assemblies and strategic alliances.